الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

-سلطة ضبط السوق المـالي-

2024

التقريـر السنـــوي

نشـــاط سوق القيم المنقولة
(السـوق المـالي)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

- سلطة ضبط السوق المالي -

التقرير السنـــــــوي 2024

نشـاط سوق القيـم المنقولـة

(السوق المالي)

هذا التقرير متوفر بالصيغة الإلكترونية باللغة العربية والفرنسية عبر موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: www.cosob.dz

الفهرس

كلمة رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 3
أهم الأرقام لسنة 2024 5

الفصل الأول: المشهد المؤسسي وأعمال لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2024

I. تقديم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 7
II. أبرز محطات السنة 11
III. إصلاح السوق 15
IV. مستجدات الإطار القانوني والتنظيمي 16
V. الابتكار وتطوير السوق 18
VI. الشراكة والتعاون 18
VII. التكوين وتنمية المهارات 21

الفصل الثاني: التنظيم، الرقابة ومتابعة نشاط السوق

I. تنظيم وهيكلة السوق المالي 24
II. الرقابة والإشراف على أنشطة السوق 26
III. مراقبة المعلومات المالية للشركات المدرجة 28
IV. نشاط المهنيين في السوق 31
V. نشاط هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 38
VI. نشاط الرأسمال الاستثماري وشركات تسيير الصناديق 39

الفصل الثالث: إحصائيات وتطور السوق

I. سوق سندات رأس المال (الأسهم) 46
II. سوق سندات الدين (السندات) 52
III. سوق سندات الخزينة 52
IV. سوق هيئات التوظيف الجماعي وسوق المستثمرين المحترفين 55

ملاحق 58

كلـمـة رئيـس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

شكّلت سنة 2024 محطة محورية في مسيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بصفتها سلطة ضبط سوق القيم المنقولة، حيث تميّزت بتحقيق نقلة نوعية في جهود التنظيم والتحديث، مما أفضى إلى إرساء ديناميكية جديدة في السوق المالي الجزائري.

على الصعيد المؤسسي، تعززت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من خلال استحداث هياكل داخلية جديدة، لاسيما خليتان متخصصتان مكرستان على التوالي لمكافحة تبييض الأموال وللعلاقات الدولية، بالإضافة إلى إنشاء مجلس علمي يضم نخبة من الخبراء مما أسهم في تعزيز قدرتها على الاستشراف واتخاذ القرار.

لقد تميّزت السنة المنصرمة أيضاً بنشاط مكثّف على الصعيد التنظيمي. فقد جسّدت عملية تحديث الممارسات البورصية من خلال نشر النظام رقم 23-04 الصادر عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم، نقلة نوعية تمثلت أساساً في استحداث قسم «النمو» المخصص للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف شروط الإدراج في البورصة، فضلاً عن إنشاء أسواق جديدة موجهة للمستثمرين المحترفين وهيئات التوظيف الجماعي. وقد تعززت هذه الإصلاحات، بالإضافة إلى ذلك، باعتماد نصوص تنظيمية تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وبهيئات التوظيف الجماعي لرأس المال المخاطر، وكذا بتدعيم حوكمة السوق.

شهدت سنة 2024 محطة بارزة تمثلت في إدراج بنك القرض الشعبي الجزائري كأول مؤسسة مصرفية تلج سوق البورصة. وقد أسفرت هذه العملية الاستثنائية عن تعبئة 112 مليار دينار بمشاركة تفوق 42 ألف مستثمر، مما ساهم في رفع القيمة السوقية الإجمالية من 71 مليار دينار سنة 2023 إلى 521 مليار دينار سنة 2024. وبالموازاة مع ذلك، سجلت قيمة التداولات نمواً قياسياً تجاوز 440% لتبلغ 2,76 مليار دينار. كما شهدت نفس السنة منح التأشيرة لإصدار أسهم بنك التنمية المحلية في إطار عملية رفع رأسماله، فضلاً عن منح تأشيرة لإصدار أسهم أول مؤسسة ناشئة لتدرج في البورصة، المتمثلة في "شركة مستشير"، في خطوة رائدة

تفتح آفاقاً واعدة لمنظومة ريادة الأعمال الوطنية. وتُعد هذه الإنجازات ثمرةً للإصلاحات الطموحة التي باشرتها السلطات العمومية، بما ينسجم مع التزامات السيد رئيس الجمهورية.

وفي سياق تعزيز جاذبية السوق، أطلقت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها "الشباك الموحد للسوق المالي" و"البوابة الإلكترونية للسوق المالي"، وهما مبادرتان مبتكرتان تهدفان إلى تبسيط الإجراءات وتيسير ولوج المؤسسات إلى السوق.

بالتوازي، كثّفت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها استراتيجيتها في مجال الشراكات، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، من خلال إبرام وتفعيل اتفاقيات جديدة وتعزيز حضورها ضمن الهيئات الإقليمية والدولية. كما ظلّ تطوير الكفاءات أولوية أساسية بالنسبة للجنة، حيث تم إطلاق الدفعة الحادية عشر من شهادة محترفي السوق المالي والدفعة الأولى من شهادة ما بعد التدرج في المالية الاسلامية.

وتُستشرف سنة 2025 بآفاق واعدة، إذ أنّ دخول النظام المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي لرأس مال المخاطر حيز التنفيذ من شأنه أن يعزز بروز أدوات استثمارية جديدة. ومن جانب آخر، سيلعب الشباك الموحد للسوق المالي دورًا استراتيجيًا في استقطاب عدد متزايد من المؤسسات الراغبة في الاطلاع على شروط الإدراج في البورصة ومواكبتها طوال مسار الإدراج، مما سيساهم في توسيع قاعدة المُصدِرين وتعزيز ديناميكية السوق.

وأخيراً، وبعد تحقيق هذه الإنجازات والإصلاحات التنظيمية العميقة التي مهدت لتهيئة السوق وتعزيز احترافية الفاعلين، بات من الضروري الانتقال إلى مرحلة ثانية من الإصلاحات، تتمثل في إطلاق خطة تحفيزية شاملة. هذه الخطة ستجمع بين المبادرات العملية وتعبئة جميع الأطراف المعنية لدعم التطوير المستدام للسوق المالي الجزائري.

تُجدّد لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تأكيد عزمها على مواصلة عملها بكل صرامة وطموح، خدمةً لسوق مالي شامل ومستدام وفعّال، وفي انسجام تام مع التوجهات الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية، وبما يعود بالنفع على تمويل الاقتصاد الوطني.

يـوسـف بـوزنـــادة

أهم الأرقام لسنة 2024

521 مليار دج
القيمة السوقية الإجمالية

+268 %
نمو في **قيمة** التداولات في البورصة

112 مليار دج
رُفعت في عملية إدراج واحدة في البورصة

1 اعتماد وسيط جديد في عمليات البورصة

1 إطلاق منصة جديدة للتمويل التساهمي

2 مقيّمين جدد في البورصة

4 رُعاة جدد في البورصة

3 أنظمة جديدة منشورة

4 تأشيرات للجوء العلني إلى الادخار

10 تعليمات جديدة مُعتمدة لتحديث السوق

11 وسيط نشِط

5 شركات الرأسمال الاستثماري في نشاط

+35,4 %
نمو في **حجم** التداولات في البورصة

أول **شركة ناشئة** تحصل على تأشيرة الإدراج في البورصة

أول **بنك** يدرج في البورصة

الفصل الأول

المشهد المؤسسي وأعمال لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2024

I. تقديم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
II. أبرز محطات السنة
III. إصلاح السوق
IV. مستجدات الإطار القانوني والتنظيمي
V. الابتكار وتطوير السوق
VI. الشراكة والتعاون
VII. تنمية المهارات والتكوين

I. تقديم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

أُنشئت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993، المعدّل والمتمّم، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة وتُعد اللجنة سلطة ضبط سوق القيم المنقولة الذي يُمثل السوق المالي الجزائري. تتمتع اللجنة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتُمارس مهامها بكل استقلالية، وذلك وفقًا للصلاحيات المُخولة لها بموجب المرسوم التشريعي السالف الذكر.

1. المهام

طبقًا للمادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 السالف الذكر، تتمثل المهام الأساسية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في:

- تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة؛
- حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة أو غيرها من المنتجات المالية الموجهة للجوء العلني للادخار؛
- ضمان السير الحسن والشفافية في السوق.

الشكل رقم 1: مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

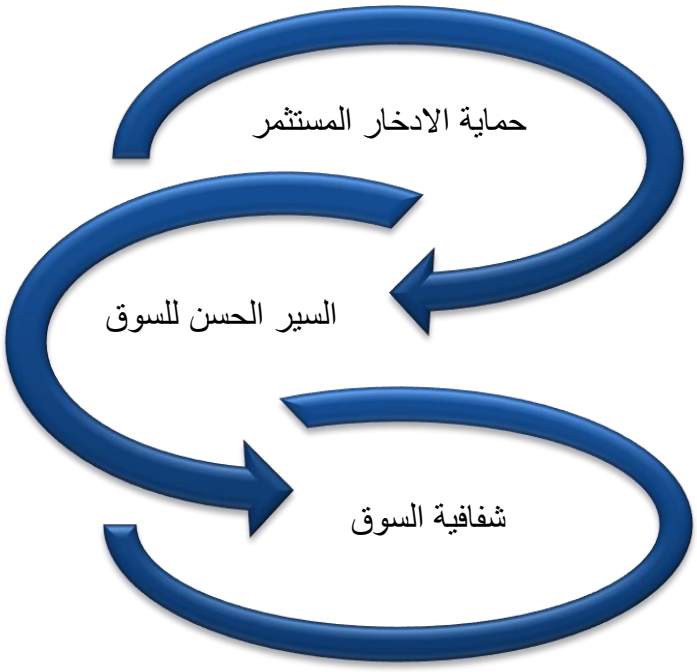

2. مجالات التدخل

بصفتها سلطة ضبط السوق المالي، تُشرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على:

- **شركات السوق**: شركة تسيير بورصة القيم وشركة الجزائر للتسوية (المؤتمن المركزي على السندات)؛
- **مُصدِري القيم المنقولة**: العموميين والخواص؛
- **مِهَنِيي السوق**: الوسطاء في عمليات البورصة، وماسكي الحسابات-حافظي السندات وهيئات التوظيف الجماعي، والرعاة في البورصة، والخبراء المقيمين، وشركات تسيير صناديق الاستثمار وشركات الرأسمال الاستثماري ومستشاري الاستثمار التساهمي (منصات التمويل الجماعي)؛
- **المنتجات المالية**: المُصدرة في السوق؛
- **التبادلات والمعاملات**: المنجزة في السوق.

الشكل رقم 2: المتدخلون الخاضعون لرقابة اللجنة

3. الوظائف والصلاحيات

لضمان حسن تنفيذ مهامها، تتمتع اللجنة بوظائف وصلاحيات تخول لها:

- تنظيم أنشطة السوق؛
- منح الاعتماد ومراقبة المتدخلين في السوق؛
- مراقبة التداولات في السوق؛
- معاقبة المخالفات المثبتة.

4. التشكيلة والتنظيم

حددت تشكيلة وتنظيم مصالح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المذكور أعلاه، وبموجب النصوص التنظيمية الصادرة عنها.

1.4. اللجنة

بالإضافة إلى رئيسها المعيّن بموجب مرسوم رئاسي، تتكون اللجنة من ستة (06) أعضاء، يُعيّنون بقرار من وزير المالية بناءً على اقتراح من السلطات التي يتبعون لها:

- قاضٍ ممثل لوزير العدل حافظ الأختام؛
- ممثل لوزير المالية؛
- أستاذ جامعي ممثل لوزير التعليم العالي؛
- ممثل عن محافظ بنك الجزائر؛
- ممثل عن مسؤولي الأشخاص المعنويين المُصدِرين للقيم المنقولة؛
- ممثل عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

1.1.4. الرئيس

يترأس **السيد يوسف بوزنادة** لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها منذ 26 فبراير 2023، بموجب مرسوم رئاسي، لعهدة مدتها أربع (04) سنوات.

2.1.4. الأعضاء

يتكون مجلس اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- السيد حسن نوي، ممثل وزير العدل حافظ الأختام؛
- السيد حسان بودالي، ممثل وزير المالية؛
- السيد عثمان لخلف، ممثل وزير التعليم العالي؛
- السيد رضا بوبكر، ممثل محافظ بنك الجزائر؛

- السيد مهدي سالمـي، ممثل مسؤولي الأشخاص المعنويين المُصدِرين للقيم المنقولة؛
- السيد محمد البشير بن منصور، ممثل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

2.4. الغرفة التأديبية والتحكيمية

تضم اللجنة غرفة تأديبية وتحكيمية، أُنشئت بموجب المادة 51 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المشار إليه أعلاه، وتتكون من:

- رئيس اللجنة، بصفته رئيسًا للغرفة، وعضوين منتخبين من بين أعضاء اللجنة طوال مدة عُهدتهم؛
- قاضيين يُعيّنان من قبل وزير العدل حافظ الأختام، يتم اختيارهما بناءً على خبرتهما في المجالين الاقتصادي والمالي.

في الجانب التحكيمي، تختص الغرفة بالنظر في أيّ نزاع تقني ناتج عن تفسير القوانين والتنظيمات التي تحكم سير البورصة، وذلك في النزاعات الواقعة بين:

- الوسطاء في عمليات البورصة فيما بينهم؛
- الوسطاء في عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم؛
- الوسطاء في عمليات البورصة والشركات المُدرجة؛
- الوسطاء في عمليات البورصة والمستثمرين.

أمّا في الجانب التأديبي، فتختص الغرفة بالنظر في كلّ إخلال بالالتزامات المهنية والأخلاقية للوسطاء في عمليات البورصة، وكذلك في أيّ مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

تتكون الغرفة من:

- السيد يوسف بوزنادة، رئيسًا؛
- السيد رضا بوبكر والسيد محمد البشير بن منصور، عضوين من اللجنة؛
- السيدة وردية نايت قاسي والسيد بوسعد تاقة، مُعينين من طرف وزير العدل حافظ الأختام.

3.4. مصالح اللجنة

وفقًا لنظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 2000-03 المؤرخ في 28 سبتمبر 2000، تضم مصالح اللجنة ما يلي:

- الأمانة العامة، تُلحق بها خلية الاتصال والعلاقات العامة؛
- مستشارون لدى الرئيس؛
- ثلاث مديريات:

✓ مديرية تطوير ومراقبة السوق؛
✓ مديرية الاعلام والعمليات المالية؛

- ✓ مديرية الشؤون القانونية والإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للتطور والتحولات التي شهدتها أنشطة السوق، وكذلك في إطار تحيين النظام المتعلق بهيكلة المصالح التقنية المعمول به منذ سنة 2000، تم استحداث خليتين خاصتين سنة 2024 بقرار من رئيس اللجنة:

- الأولى، تعمل تحت إشراف الأمين العام، مخصّصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتم إنشاؤها من أجل تعزيز الوقاية والرقابة في هذه المجالات من طرف الخاضعين.
- أمّا الثانية، فهي خلية مخصّصة للعلاقات الدولية، أُنشئت بهدف تعزيز تعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك في إطار ترقية العلاقات الثنائية في مجال القيم المنقولة والأسواق المالية. وتتيح هذه الخلية للجنة بالاستفادة من آخر التطورات التي تعرفها الأسواق المالية في العالم وموائمة الممارسات الوطنية في هذا المجال.

5. المجلس العلمي

أُنشئ المجلس العلمي طبقًا للمادة 18 من النظام الداخلي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ويتكفل باليقظة العلمية المستمرة قصد تحديد التطورات التي قد تؤثر على السوق المالي. وتتمثل مهامه الرئيسية فيما يلي:

- إطّلاع اللجنة على الأعمال والأبحاث الأكاديمية في مجال الاقتصاد والمالية؛
- متابعة الابتكارات والتطورات التنظيمية المرتبطة بأنشطة اللجنة؛
- توجيه البحوث الأكاديمية بما يتماشى مع أولويات وتحديات اللجنة.

تم تنصيب المجلس العلمي بتاريخ 23 نوفمبر 2024، خلال الطبعة الثانية من المؤتمر السنوي للسوق المالي الذي نظمته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. ويضم المجلس العلمي 13 عضوًا بخبرات علمية متنوعة يشمل:

- خبراء أكاديميين متخصصين في الاقتصاد، المالية والتسيير؛
- مهنيين ذوي خبرة في القطاع المالي؛
- مختصين في التقنيات المالية؛
- خبراء في التدقيق والحوكمة.

II. أبرز محطات السنة

تميزت سنة 2024 بإطلاق العديد من المبادرات على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي وكذا الجوانب العملياتية. وفيما يلي عرض لها حسب الترتيب الزمني الشهري:

يناير

- منح التأشيرة لعملية البيع العلني للأسهم الخاصة بالشركة العمومية الاقتصادية القرض الشعبي الجزائري؛
- إطلاق الدفعة الحادية عشر (11) لشهادة محترفي السوق المالي؛
- تنظيم يوم إعلامي بولاية سيدي بلعباس حول التمويل التساهمي.

فبراير

- تنصيب لجنة متابعة الاكتتاب في رأسمال القرض الشعبي الجزائري، والتي تضم بالإضافة إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، شركة تسيير بورصة القيم، وشركة الجزائر للتسوية والوسطاء في عمليات البورصة؛
- صدور، في الجريدة الرسمية، نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 المؤرخ في 25 أكتوبر 2023 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.

مارس

- نشر تعليمة تتعلق بإجراءات تقديم طلب تسجيل المتداول في القيم المنقولة المدرجة في البورصة؛
- نشر تعليمة تتعلق بشروط التأهيل التي يجب توافرها في المسير الذي يتولى الإدارة العامة للوسيط في عمليات البورصة - شركة تجارية ومسؤول هيكل الوساطة في عمليات البورصة للبنوك والمؤسسات المالية؛
- توقيع اتفاقية تعاون مع معهد التكوين المصرفي؛
- إدراج أسهم بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة.

أبريل

- منح اعتماد مؤقت لشركة ذات المسؤولية المحدودة "ينفيستي" كمستشار في الاستثمار التساهمي؛
- المشاركة في الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وفي مؤتمر الأسواق المالية العربية بالدوحة، قطر.

مايو

- نشر تحذير حول تداول تصريحات وتعليقات مسيئة للشركات المدرجة في البورصة، والتي يمكن أن تؤثر على سلامة ونزاهة سوق القيم المنقولة؛
- تنظيم يوم إعلامي مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حول تمويل الاستثمار عبر آليات التمويل البديلة، لاسيما من خلال الرأسمال الاستثماري.

يونيو

- إطلاق مشروع رقمنة أوامر البورصة بين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني وجمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- إصدار مذكرة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 2024/01 موجهة للوسطاء في عمليات البورصة المتعلقة برقمنة أوامر البورصة؛
- نشر ثلاث (03) تعليمات تخص:

✓ شروط وإجراءات تسجيل الرعاة في البورصة؛
✓ نموذج اتفاقية المرافقة من قبل الراعي في البورصة للشركات التي تكون قيمها المنقولة موضوع طلب قبول للتداول في قسم النمو أو الناشئ؛
✓ شروط وإجراءات تسجيل الخبراء المقيمين للشركات التي تكون سندات رأسمالها موضوع طلب قبول للتداول في القسم الرئيسي أو النمو.

يوليو

- حفل تسليم شهادات التخرج للدفعة الحادية عشر (11) من تكوين محترفي السوق المالي؛
- اعتماد شركة جرانت ثورنتون الجزائر كراعي في البورصة؛
- نشر الخطوط التوجيهية حول الوقاية ضد المشاركة الساحقة من طرف المجرمين في رؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصة التي تكون سنداتها محل طرح أو عرض للجمهور؛
- نشر تعليمة تتعلق بشروط ممارسة رقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على شركات الرأسمال الاستثماري.

أوت

- إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها www.cosob.dz ؛
- نشر تحذير من العروض التي تروج لشراء أسهم الشركات المدرجة في البورصة خارج الإطار التنظيمي لنشاط بورصة القيم المنقولة.

سبتمبر

- استقبال، بمقر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الملحقة الاقتصادية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، يهدف هذا اللقاء إلى بحث فرص التعاون والاستفادة من الخبرة الأمريكية في مجال الأسواق المالية؛
- مشاركة إطار من اللجنة في برنامج بناء القدرات الذي نظمته الوكالة الكورية للتعاون الدولي بكوريا الجنوبية لفائدة مؤسسات السوق المالي الجزائري؛
- منح التأشيرة لإصدار قرض سندي لفائدة الشركة المغاربية للإيجار المالي الجزائر؛
- منح اعتماد لشركة انفست ماركت كوسيط في عمليات البورصة.

أكتوبر

- صدور، في الجريدة الرسمية، نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-01 المؤرخ في 11 محرم 1446 الموافق لـ 17 يوليو 2024 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهمـا؛
- اعتماد اللجنة للنظام رقم 24-02 المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1446 الموافق لـ 23 أكتوبر 2024 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي برأسمال المخاطر؛
- المشاركة في الجمعية السنوية لهيئات الأسواق المالية لدول البحر الأبيض المتوسط؛
- تنظيم ملتقى بالتعاون مع بورصة تونس حول تنشيط السوق المالي الجزائري واستراتيجيات تطويره؛
- إعادة تسجيل شركة " ك. ب. أم. جي الجزائر" كخبير مقيّم للشركات؛
- منح التأشيرة على مذكرة إعلامية تخص زيادة رأسمال شركة مستشير عن طريق اللجوء العلني للادخار؛
- تنظيم ورشة للأطفال بمناسبة اليوم العالمي للادخار.

نوفمبر

- منح التأشيرة لإصدار قرض سندي لفائدة شركة " توسيالي للحديد والصلب الجزائر" بقيمة تتراوح مابين 15 إلى 20 مليار دج؛
- إنشاء الشباك الموحد للسوق المالي الجزائري بمبادرة من اللجنة وبالتعاون مع شركة تسيير بورصة القيم، الجزائر للتسوية والمتعاملين في السوق؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية للسوق المالي؛
- تنظيم الطبعة الثانية من المؤتمر السنوي للسوق المالي الجزائري تحت شعار: "آفاق جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني عبر السوق المالي"؛
- استقبال رئيسة هيئة رقابة السوق المالي لدول إفريقيا الوسطى من طرف رئيس اللجنة؛
- اعتماد شركة برايس ووتر هاوس كوبرز كخبير مقيّم للشركات التي ترغب في طرح أسهمها في البورصة؛
- إعادة تسجيل شركة أر.أم. جي. سي كراعي في البورصة؛
- نشر تعليمة متضمنة تدابير اليقظة الواجبة اتجاه الزبائن في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- نشر تعليمة تتعلق بالمستثمر المؤهل؛
- نشر تعليمة تتعلق بالتقرير السنوي حول منظومة الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ديسمبر

- تنظيم دورة تكوينية لمدة خمسة (05) أيام حول التقارير والتحليلات المالية، تحليل البيانات لقطاع الأعمال، وتقييم الأسهم، في إطار تنفيذ اتفاقية تعاون بين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمعهد الجزائري للدراسات المالية العليا؛
- المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة النمو والأسواق الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، بأنقرة بتركيا؛
- منح التأشيرة على مذكرة إعلامية تتعلق بزيادة رأسمال بنك التنمية المحلية بـ 44.2 مليون سهم جديد عبر اللجوء العلني للادخار أي ما يمثل 30٪ من رأسماله؛
- منح ترخيص بتأسيس وسيط في عمليات البورصة لشركة ألجيريا بورتفوليو مناجمنت؛
- نشر تعليمة تتضمن طرق تنفيذ أوامر البورصة.

III. إصلاح السوق

شكلت سنة 2024 منعطفًا هامًا بالنسبة للسوق المالي الجزائري، وذلك مع اعتماد نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23- 04، المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة الذي جاء ليُلغي النص السابق الصادر سنة 1997. يمثل هذا النظام الجديد تحديثًا شاملاً لممارسات السوق، ومواءمتها مع المعايير الدولية، وتكييفها مع السياق الاقتصادي الراهن.

تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط ولوج مختلف المؤسسات إلى السوق، سواء كانت شركات كبرى أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو ناشئة، وإلى تسهيل عملية رفع رؤوس الأموال مع تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين. وقد تضمنت هذه الاصلاحات بالخصوص:

- إنشاء تسعيرة رسمية جديدة تتكون من خمسة أسواق، من بينها سوق مخصص لهيئات التوظيف الجماعي وسوق مخصص للمستثمرين المحترفين؛
- إدخال مفهوم المستثمرين المؤسساتيين والمؤهلين بما يضمن هيكلة أفضل للفاعلين في السوق؛
- وضع شروط جديدة لإدراج سندات رأس المال وسندات الدين، مع إرساء مبدأ التصنيف المالي للشركات المصدرة للسندات؛
- استحداث آليات للاعتراف بالمُقَيِّمين والرعاة في البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- وضع آليات لتنشيط السوق وتوفير السيولة بما يضمن انتظام التسعير وديناميكية السوق.

إن إعداد هذ النظام تم بعد مشاورات واسعة داخل الساحة المالية، حيث يمثل محطة أساسية ضمن ورشة الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها السلطات العمومية. كما أنّه يستجيب لحاجيات تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، ويهدف إلى تزويد السوق المالي الجزائري بمصادر تمويل جديدة مع توفير إجراءات أكثر بساطة وملاءمة لمختلف أنواع المُصدِرين.

وباختصار، يُشكل نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 أداة استراتيجية لتحديث بورصة الجزائر، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين السيولة، وتحضير السوق لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية المقبلة.

IV. مستجدات الإطار القانوني والتنظيمي

خلال سنة 2024، تعزّز الإطار التنظيمي للسوق المالي الجزائري من خلال نشر عدة نصوص في الجريدة الرسمية، تهدف إلى تعزيز الشفافية، والأمن وفعالية عمليات البورصة.

1. النصوص التنظيمية

- المرسوم التنفيذي رقم 24-129 مؤرخ في 30 رمضان عام 1445 الموافق 9 أبريل سنة 2024 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-170 المؤرخ في 23 محّرم عام 1419 الموافق 20 مايو سنة 1998 والمتعلق بالأتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- القرار المؤرخ في 19 مايو سنة 2024، يتعلق بنسب الأتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وكيفيات تحصيلها؛
- نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23- 04 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 25 أكتوبر سنة 2023 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة؛
- نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-01 المؤرخ في 11 محرم عام 1446 الموافق 17 يوليو سنة 2024 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهما.

2. التعليمات المعتمدة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-01 المؤرخة في 27 مارس 2024 تتعلق بشروط التأهيل التي يجب توافرها في المسير الذي يتولى الإدارة العامة للوسيط في عمليات البورصة - شركة تجارية ومسؤول هيكل الوساطة في عمليات البورصة للبنوك والمؤسسات المالية؛
- تعليمة (ل.ت.ع. ب.م) رقم 24-02 المؤرخة في 27 مارس 2024 تتعلق بإجراءات تقديم طلب تسجيل المتداول في القيم المنقولة المُدرجة في البورصة؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-03 المؤرخة في 29 مايو 2024 تحدد شروط وإجراءات تسجيل الرعاة في البورصة؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-04 المؤرخة في 29 مايو 2024 تحدد نموذج اتفاقية المرافقة من قبل الراعي في البورصة للشركات التي تكون قيمها المنقولة موضوع طلب قبول للتداول في قسم النمو أو الناشئ؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-05 المؤرخة في 29 مايو 2024 تحدد شروط وإجراءات تسجيل الخبراء المقيمين للشركات التي تكون سندات رأسمالها موضوع طلب قبول للتداول في القسم الرئيسي أو النمو؛

- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) 24-06 المؤرخة في 17 يوليو 2024 المتعلقة بشروط ممارسة رقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على شركات رأس مال الاستثماري؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-07 المؤرخة في 21 نوفمبر 2024 المتضمنة تدابير اليقظة الواجبة اتجاه الزبائن في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-08 المؤرخة في 27 نوفمبر 2024 المتعلقة بالمستثمر المؤهل؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-09 المؤرخة في 27 نوفمبر 2024 المتعلقة بالتقرير السنوي حول منظومة الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-10 المؤرخة في 31 ديسمبر2024 المتعلقة بطرق تنفيذ أوامر البورصة.

3. منشورات أخرى

- مذكرة رقم 2024/01 المؤرخة في 2 يونيو 2024 والموجهة إلى الوسطاء في عمليات البورصة تتعلق برقمنة أوامر البورصة؛
- الخطوط التوجيهية الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2024، والمتعلقة بالوقاية من الاستحواذ بالأغلبية من طرف مجرمين على رأسمال الشركات المدرجة في البورصة أو محل لجوء علني للادخار؛
- دليل إعلامي وتوعوي صادر بتاريخ 10 يوليو 2024 تحت عنوان «مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب – سوق القيم المنقولة» .

4. القرارات المعتمدة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها المرتبطة بآليات عمل بورصة القيم المنقولة المعروضة من قبل شركة تسيير بورصة القيم

- القرار رقم 24-01 المتعلق بعقد إعادة شراء الشركة لأسهمها المدرجة في البورصة.
- القرار رقم 24-02 المتعلق بعقد السيولة الخاص بالقيم المدرجة في البورصة.
- القرار رقم 24-03 المتعلق بتنشيط القيم المنقولة المدرجة في البورصة.
- القرار رقم 24-04 المتعلق بإجراءات إدراج القيم المنقولة في البورصة.
- القرار رقم 24-05 المتعلق بالقواعد وكيفيات تحويل القيم المنقولة بين أقسام السوق نفسها.

V. الابتكار وتطوير السوق

1. استحداث الشباك الموحد للسوق المالي

تم استحداث الشباك الموحد للسوق المالي بتاريخ 23 نوفمبر 2024، وذلك خلال الطبعة الثانية من المؤتمر السنوي للسوق المالي المنظم من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، ويُعد هذا الشباك مبادرة مبتكرة تهدف إلى تطوير السوق المالي وتعزيز مكانته لدى المتعاملين الاقتصاديين والماليين.

وقد أنشئ هذا الإطار بمبادرة من اللجنة، وبالشراكة مع شركة تسيير بورصة القيم، وشركة الجزائر للتسوية، إلى جانب أبرز المتعاملين في السوق، وذلك بغرض تجميع المعلومات وتبسيط الإجراءات لفائدة الشركات الراغبة في الادراج في البورصة.

يوفر الشباك الموحد للسوق المالي للشركات إمكانية الحصول على الاستشارات المناسبة، وفهم مختلف الاجراءات التنظيمية والإدارية، إضافة إلى الاستفادة من فرص التمويل التي يتيحها السوق المالي. ويتكون من أعضاء دائمين يمثلون: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، شركة تسيير بورصة القيم، وشركة الجزائر للتسوية وأعضاء غير دائمين من الرعاة والوسطاء والخبراء المقيمين يتم اختيارهم لمدة سنة قابلة للتجديد.

ويضطلع كل عضو بدور محوري في توجيه الشركات، والتشجيع على الإدراج في البورصة، وتسهيل الربط مع مختلف الفاعلين في السوق.

2. إطلاق البوابة الإلكترونية للسوق المالي

تم إطلاق البوابة الإلكترونية للسوق المالي من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتاريخ 23 نوفمبر 2024، وذلك في إطار أشغال الطبعة الثانية من المؤتمر السنوي للسوق المالي المنعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة.

وتُعد هذه البوابة أداة مبتكرة تتيح للأشخاص الراغبين في ممارسة المهن المرتبطة بالسوق، وكذا للمؤسسات التي تطمح إلى الإدراج في البورصة، إمكانية إيداع طلباتهم عبر المنصة الإلكترونية، بما يُسهم في تبسيط الإجراءات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف اللجنة.

كما تندرج هذه المبادرة ضمن مسار التحول الرقمي للدولة، حيث ستوفر مستقبلا للمستثمرين ولوجاً مباشراً إلى مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة السوق المالي، مما يعزز مبادئ الشفافية ويُسهل انسيابية العمليات داخل السوق.

VI. الشراكة والتعاون

تُولي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أهمية خاصة للتعاون، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وذلك من أجل تعزيز فعالية تنظيم السوق المالي، وترقية الثقافة المالية، وكذا تشجيع تبادل أفضل الممارسات مع مختلف الفاعلين في القطاع.

وتُشكل هذه الشراكات الاستراتيجية رافعة أساسية لـ تدعيم الكفاءات، وتحفيز الابتكار، ودعم مسار تطوير السوق المالي الجزائري.

1. التعاون الوطني

تعمل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على تطوير شراكات وطنية مع مؤسسات عمومية وأكاديمية ومهنية، وذلك من أجل ترقية الثقافة المالية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم مسار تطوير السوق المالي.

وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، وتسهيل النفاذ إلى المعلومة، وتحديث الممارسات المعمول بها في السوق.

1.1. اتفاقية مع وزارة الاتصال

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى ترقية الثقافة والتربية المالية لدى الجمهور الواسع، وقّعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتاريخ 18 يناير 2024 اتفاقية تعاون مع وزارة الاتصال.
وتهدف هذه المبادرة إلى تكوين الصحفيين في المواضيع ذات الصلة بالشأن المالي والبورصي وبالشمول المالي، بما يمكّنهم من نقل هذه المعارف والمعلومات بشكل أفضل عبر مقالاتهم وتقاريرهم الإعلامية.

2.1. اتفاقية مع معهد التكوين المصرفي

سعيًا إلى ترقية ثقافة الاستثمار في البورصة وتعزيز الشمول المالي، أبرمت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتاريخ 03 مارس 2024 اتفاقية تعاون مع معهد التكوين المصرفي تخص تنشيط نقاط البورصة.

وتتيح هذا الشراكة إطلاق برنامج تكويني موجه لفائدة مهنيي القطاع البنكي، بهدف تأهيل وتنشيط نقاط البورصة في مجال تداول الأسهم واستقطاب المستثمرين.

3.1. اتفاقية مع جامعة سكيكدة

بتاريخ 07 مايو 2024، وقّعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها اتفاقية مع جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، كشريك اقتصادي للجامعة. تهدف الاتفاقية إلى مرافقة الطلبة والباحثين في ميادين البورصة والأسواق المالية، مع تعزيز قدراتهم وكفاءاتهم.

4.1. اتفاقية مع السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني

في إطار مشروع رقمنة أوامر البورصة، وقّعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتاريخ 02 يونيو 2024، اتفاقية مع السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني، تتعلق باعتماد التوقيع الإلكتروني عبر تطبيق "إي توقيع" وتتيح هذه الاتفاقية للوسطاء في عمليات البورصة الولوج إلى التطبيق لتوقيع أوامر البورصة إلكترونياً، مما يساهم في تحديث وتأمين عملية معالجة الأوامر.

5.1. اتفاقية مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

بتاريخ 23 نوفمبر 2024، أبرمت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها اتفاقية مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، بهدف تنسيق الجهود وتلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين عبر الشباك الموحد للسوق المالي. ويتيح هذا الاتفاق فرصاً جديدة لمرافقة المؤسسات في مجال التمويل من خلال أدوات السوق المالي.

2. التعاون الدولي

في إطار استراتيجيتها للاندماج الدولي والإقليمي، تتعاون لجنة تنظيم عمليات البورصة مع المنظمات الإقليمية والدولية. هذا الانفتاح يتيح تبادل الخبرات، واعتماد أفضل الممارسات، وتعزيز مكانة الجزائر في المشهد المالي الدولي.

1.2. التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

شاركت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، الذي عقد في موريشيوس خلال الفترة من 19 إلى 21 فبراير 2024، في إطار اللجنة الإقليمية إفريقيا-الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى انعقاد اجتماع الرؤساء، تم التطرق إلى المحاور الرئيسية التالية:

- تطوير ودمج أسواق رأس المال الإقليمية؛
- دور التقنيات المالية في تحول الأسواق؛
- إدارة المخاطر الناشئة، لا سيما الأمن السيبراني؛
- تعزيز التمويل المستدام.

2.2. التعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شاركت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الدورة الثامنة عشرة للجمعية السنوية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، التي انعقدت في الدوحة، قطر، في 24 و25 أبريل 2024. وقد ركز الاجتماع على اعتماد التقرير السنوي لعام 2023، وخطة العمل لعام 2024، وآخر التطورات التشريعية، والأحداث البارزة في الأسواق العربية.

وعلى هامش الاجتماع، كان لرئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، السيد يوسف بوزنادة، لقاء بالدكتور طامي أحمد البنعلي، في مقر هيئة قطر للأسواق المالية، حيث تطرق اللقاء إلى مواضيع تنظيم الأسواق المالية، والتعليم المالي، وآفاق التعاون وتعزيز القدرات بين المؤسستين.

3.2. التعاون مع هيئات الأسواق المالية في دول البحر الأبيض المتوسط

شاركت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجمعية السنوية لاتحاد هيئات الأسواق المالية في دول البحر الأبيض المتوسط، التي انعقدت في برشلونة في الفترة من 7 إلى 8 أكتوبر 2024. وقد شكل هذا الحدث فرصة لتبادل الخبرات حول الإصلاحات المحققة على المستوى الوطني، وحوكمة الاتحاد، والتقدم المحرز في مجال دمج التمويل المستدام. وبهذه المناسبة، عرضت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها التقدم المحرز على المستوى التنظيمي وأبرزت الإجراءات المتخذة لتحديث السوق المالي الجزائري.

4.2. التعاون الثنائي

- **مصر:** عقد ورشة عمل افتراضية حول التجربة المصرية في المالية الإسلامية، التكنولوجيا المالية، وتنظيم الأسواق المالية بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.
- **سلطنة عُمان** :استقبال وفد من هيئة الخدمات المالية العُمانية لتبادل الخبرات حول المنتجات المالية، الرقمنة، وتعزيز القدرات.
- **الولايات المتحدة الأمريكية**: استقبل السيد يوسف بوزنادة، رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، السيدة إستير بيل، الملحقة الاقتصادية بسفارة الولايات المتحدة بالجزائر، حيث ناقشا جاذبية السوق الجزائري، جهود الرقمنة، والتعاون الفني في مجال التنظيم ومكافحة تبييض الأموال.

- **منطقة إفريقيا الوسطى**: بتاريخ 24 نوفمبر، وفي إطار اللقاء السنوي الثاني للسوق المالي الجزائري، استقبل رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السيدة جاكلين أديابا، رئيسة لجنة مراقبة السوق المالي لدول إفريقيا الوسطى. وشكل اللقاء فرصة لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين الأسواق المالية الإفريقية وتشجيع تبادل الخبرات.
- **كوريا الجنوبية**: شاركت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ممثلة بمديرة الاعلام والعمليات المالية، في برنامج تكوين عالي المستوى نظمته الوكالة الكورية للتعاون الدولي بسيول، بمشاركة إطارات من وزارة المالية وشركة تسيير بورصة القيم، حول تنظيم الأسواق المالية، الحوكمة، وتعبئة الادخار طويل الأجل.

كما شاركت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في:

- أشغال التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والذي سمح بفهم أفضل لنقاط الضعف في النظام المالي الوطني وتحديد التدابير الملائمة لمواجهتها؛
- عملية تقييم مجموعة العمل المالي للجزائر من خلال المشاركة في جلسات" وجه لوجه "مع خبراء التقييم ببروكسل.

VII. تنمية المهارات والتكوين

واصلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2024 تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تنمية المهارات ومواكبة تطورات السوق المالي، من خلال تنظيم برامج تكوين وطنية ودولية لفائدة إطاراتها والمتدخلين في السوق المالي، يمكن تلخيص أهم هذه البرامج فيما يلي:

- شهادة محترفي السوق المالي: تخرج الدفعة الحادية عشر، بالشراكة مع معهد التكوين المصرفي، لتعزيز قدرات محترفي السوق؛
- شهادة ما بعد التدرج المتخصص في المالية الإسلامية: تخرج الدفعة الأولى بالشراكة مع معهد التكوين المصرفي والمدرسة العليا للتجارة، يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المتعلمين من إتقان الآليات المالية والقانونية والضريبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛
- برامج تكوينية حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب: تنظيم عدة دورات لفائدة موظفي الجهات الخاضعة، بهدف تعزيز الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تنشيط نقاط البورصة: تنظيم دورة تدريبية لمدة ستة أيام لإعداد موظفي البنوك الوسطاء في عمليات البورصة للتسويق والتواصل حول منتجات البورصة؛
- التحليل المالي وتقييم الأوراق المالية: دورة لمدة خمسة أيام بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمعهد الجزائري للدراسات المالية العليا، تركز الدورة على التحليل المتقدم للبيانات المالية وتقييم الشركات؛

- التوعية والبرامج التكوينية المستمرة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب: تنظيم أنشطة موجهة لإطارات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والخاضعين، تشمل يوماً دراسياً حول نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-01؛
- البرامج التكوينية عبر الإنترنت :المشاركة في برامج تكوينية مرنة لكافة الموظفين، تغطي إدارة المخاطر، وتنظيم الأسواق المالية، والتمويل المستدام، والأمن السيبراني، مع تقييم للاكتساب المعرفي، تم تنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (هيئة السوق المالي الأمريكية).

تجسد هذه المبادرات التزام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بمواكبة تطورات السوق، وتعزيز احترافية فرقها، والاستثمار المستدام في رأس المال البشري، بما يضمن تعزيز الخبرة والكفاءة في السوق المالي.

الفصل الثاني

التنظيم، الرقابة ومتابعة نشاط السوق

I. تنظيم وهيكلة السوق المالي
II. الرقابة والإشراف على أنشطة السوق
III. مراقبة المعلومات المالية للشركات المدرجة
IV. نشاط المهنيين في السوق
V. نشاط هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
VI. نشاط الرأسمال الاستثماري وشركات تسيير الصناديق

I. تنظيم وهيكلة السوق المالي

في إطار مهامها التنظيمية، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2024 بعدة إجراءات أساسية تهدف إلى هيكلة وتأمين السوق المالي الجزائري.

1. التأشيرات

قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالتأشير على ست (06) مذكرات إعلامية تخص الشركات التالية:

- **المؤسسة العمومية الاقتصادية – القرض الشعبي الجزائري:** طرح 60 مليون سهم بمبلغ قدره 137,94 مليار دج؛
- **أوام إنفست:** إصدار 200.000 سند مساهمة بمبلغ قدره 200 مليون دج، موجهة للمستثمرين المحترفين؛
- **المغاربية للإيجار الجزائر:** إصدار 200.000 سند بمبلغ قدره 2 مليار دج، موجهة للمستثمرين المؤسساتيين؛
- **مستشير:** إصدار 125.000 سهم جديد بمبلغ قدره 94,44 مليون دج؛
- **توسيالي للحديد والصلب الجزائر:** إصدار ما بين 1,5 و2 مليون سند بمبلغ يتراوح بين 15 و20 مليار دج، موجه للمستثمرين المحترفين؛
- **المؤسسة العمومية الاقتصادية – بنك التنمية المحلية:** إصدار 44,2 مليون سهم بمبلغ قدره 61,88 مليار دج.

2. الاعتمادات

أصدرت اللجنة اعتمادين (02)، إضافة إلى ترخيص بتأسيس مؤسسة جديدة، وذلك على النحو التالي:

- منح اعتماد وسيط في عمليات البورصة لشركة انفست ماركت، ومنح ترخيص بتأسيس وسيط في عمليات البورصة تحت اسم ألجيريا بورتفوليو ماناجمنت؛
- منح اعتماد مؤقت كمستشار في الاستثمار التساهمي لشركة ينفيستي، مع دراسة ملفي طلب آخرين.

تجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية 31 ديسمبر 2024، بلغ عدد الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدين أحد عشر (11) وسيطاً، موزعين على النحو التالي: ستة (6) بنوك عمومية، ثلاثة (3) بنوك خاصة، وشركتان تجاريتان.

الشكل رقم 03: قائمة الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدين إلى غاية 31 ديسمبر 2024

3. التسجيلات

خلال سنة 2024، قامت اللجنة بتسجيل خمسة (05) متداولين في البورصة، في حين تم شطب ثلاثة (03) منهم. كما تم تسجيل ثلاثة (03) مسؤولين عن الامتثال. وانضم أربعة (04) رعاة في البورصة جدد إلى القائمة، وهم :«جرانت ثورنتون"، "إنفست ماركت"، "فينابي" و "أر. أم. جي. سي." وأخيراً، تم تسجيل خبيرين (02) للتقييم، وهما " ك.بي.ام.جي" و"برايس ووتر هاوس كوبرز الجزائر"، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى أربعة (04) مكاتب معتمدة.

4. التأهيلات

خلال سنة 2024 لم تستكمل إجراءات شطب "بنك بي ان بي باريبا الجزائر" بصفته ماسك الحسابات - حافظ للسندات التي كانت انطلقت السنة الماضية، وذلك بسبب عدم تقدّم جزء من زبائنه لإتمام عملية تحويل محافظه من السندات نحو ماسكي الحسابات-حافظي السندات آخرين. ونتيجة لذلك، وبناءً على طلب مقدّم من البنك، درست اللجنة ووافقت، بتاريخ 31 ديسمبر 2024، على تحويل محفظة السندات التي كان يسيرها إلى المؤتمن المركزي على السندات. هذا القرار يتيح للبنك إنهاء نشاطه المتعلق بمسك الحسابات-حفظ السندات بصفة نهائية، كما سبق الإعلان عنه.

عند نهاية السنة، بلغ عدد ماسكي الحسابات-حافظي السندات المعتمدين تسعة (09)، وهم:

- ستة (06) بنوك عمومية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك؛

- ثلاثة (03) بنوك خاصة: بنك البركة الجزائر، بنك بي ان بي باريبا الجزائر ومصرف السلام الجزائر.

وبالإضافة إلى ذلك، وطبقاً للمادة (05) من نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 03-02 المتعلق بمسك الحسابات-حفظ السندات، تم بتاريخ 10 نوفمبر 2024 تأهيل مسؤول جديد للنشاط لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم شطب أربعة (04) مسؤولين آخرين لدى ماسكي الحسابات-حافظي السندات آخرين.

الجدول رقم 01: توزيع المتداولين المسجّلين ومسؤولي مسك الحسابات-حفظ السندات المؤهلين إلى غاية 31 ديسمبر 2024

المؤسسة	مسؤول ماسك الحسابات حافظ السندات	متداول
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	02	02
بنك الجزائر الخارجي	03	03
البنك الوطني الجزائري	02	03
بنك التنمية المحلية	01	03
القرض الشعبي الجزائري	02	02
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك	03	04
بي ان بي باريبا الجزائر بنك	01	00
سوسيتي جنرال الجزائر	غير معني	02
تيل ماركتس	غير معني	01
مصرف السلام الجزائر	01	01
بنك البركة الجزائري	01	01
إنفست ماركت	غير معني	00
المجموع	**16**	**22**

II. الرقابة والإشراف على أنشطة السوق

1. مراقبة جلسات التداول

تحرص لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على ضمان أمن وشفافية المعاملات في السوق. ولهذا الغرض، تُوفد اللجنة مراقبا دائماً لدى شركة تسيير بورصة القيم والذي يتولى مراقبة المعاملات خلال جلسات التداول المبرمجة ثلاث مرات في الأسبوع، ويتدخل المراقب كذلك عند الحاجة لحل أي مشكل تقني أو نزاع قد يعرقل السير الحسن للسوق.

خلال سنة 2024، لم يتم تسجيل أي خلل في سير التداولات. غير أنه يُلاحظ أن قِدَم نظام التداول وتهالك مقر بورصة الجزائر يشكّلان عاملين من عوامل الخطر التي قد تؤثر على استمرارية وجودة النشاط. وتُبرز هذه الملاحظات ضرورة قيام المساهمين في شركة تسيير بورصة القيم باتخاذ التدابير المناسبة، في أقرب الآجال، لضمان تحديث البنى التحتية والتكنولوجية وتحسين الظروف المادية للاستقبال والتسيير. وتُعتبر هذه الخطوة أساسية لضمان مرونة السوق، وتعزيز ثقة المتعاملين، ومواكبة آفاق تطوير القطاع المالي الوطني.

2. مراقبة امتثال الوسطاء في عمليات البورصة

عملاً بأحكام المادة 02 من تعليمة (ل.ت.ع.ب.م) رقم 16-04 المؤرخـــة فـي 18 ديسمبر 2016، يتعيّن على الوسطاء في عمليات البورصة إعداد وتقديم تقرير سنوي للامتثال إلى اللجنة. حيث خلال سنة 2024، التزم جميع الوسطاء بهذه المتطلبات، رغم تجاوز بعضهم للآجال المحددة بتاريخ 31 يناير.

وقد أظهرت دراسة هذه التقارير وجود بعض النقائص؛ إذ باستثناء الوسطاء القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، لم يقم البنوك الوسطاء الباقين بإنشاء هيكل لنشاط الوساطة ومسك الحسابات-حفظ السندات، يتبع مباشرة المديرية العامة، كما تنص على ذلك المادة 6 من نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 15-01 المؤرخ في 15 أبريل 2015.

كما كشفت التقارير عن نقص في الموارد البشرية، يتمثل أساساً في غياب نوّاب احتياطيين للأنشطة المتعلقة بمسك الحسابات والتداول، إضافة إلى نقائص تقنية تخصّ تجهيزات وحلولاً معلوماتية.

وفيما يخص إجراءات العمل، يعتمد الوسطاء في عمليات البورصة على مذكرات وإجراءات موحّدة لضمان حسن سير الأنشطة وفق الضوابط، غير أن ثغرات ما تزال قائمة في مجالات مسك السجلات الاسمية، ومحاسبة السندات، والرقابة الداخلية.

3. مراقبة الأشخاص الخاضعين في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار مهمتها الرقابية، عززت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2024 آلياتها المتعلقة بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال، تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويُعتبر خاضعين لرقابة اللجنة، طبقاً لأحكام القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005، المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:

- الوسطاء في عمليات البورصة؛
- شركات الرأسمال الاستثماري؛
- مستشارو الاستثمار التساهمي؛
- ماسكي الحسابات-حافظي السندات؛
- شركة تسيير بورصة القيم؛
- شركة الجزائر للتسوية.

وقد تميزت سنة 2024 باعتماد نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 24-01 المؤرخ في 17 يوليو 2024، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهما، وهو نص يعزز الإطار التنظيمي الوطني ويوائم الممارسات مع المعايير الدولية.
بالتوازي مع ذلك، بادرت اللجنة باتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين فعالية الأنظمة المعتمدة من طرف الخاضعين، لاسيما من خلال:

- **خريطة المخاطر** :إعداد وتنفيذ خريطة تسمح بتحديد وتقييم المخاطر الخاصة بالجهات الخاضعة، بغرض تطبيق تدابير يقظة ملائمة عليها؛

- **مهام التفتيش** :تم إجراء مهمتي تفتيش لدى وسطاء في عمليات البورصة بغرض تقييم فعالية أنظمتهم الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد سمحت هذه المهام بالتحقق من مطابقة الإجراءات، ورصد النقائص، واقتراح توصيات تصحيحية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان امتثال كافة الخاضعين للمتطلبات القانونية، وتطبيقهم لممارسات منسجمة مع المعايير الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

4. التحقيقات

خلال سنة 2024، استقبلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها عدة شكاوى من زبائن تتعلق بتسيير الحسابات، معالجة أوامر البورصة واستلام الأرباح الموزعة. وقد تم فحص هذه الشكاوى من طرف المصالح التقنية للجنة وتحويلها إلى الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات- حافظي السندات قصد التكفل السريع بها.

كما أصدرت اللجنة تحذيرين اثنين يتعلقان بما يلي:

- عروض عبر الإنترنت تقترح شراء أسهم لشركات مدرجة في بورصة الجزائر خارج الإطار التنظيمي؛
- تداول تصريحات وتعليقات مسيئة للشركات المدرجة في البورصة، والتي يمكن أن تؤثر على سلامة ونزاهة سوق القيم المنقولة.

III. مراقبة المعلومات المالية للشركات المدرجة

خلال سنة 2024، سَهرت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على ضمان احترام الالتزامات المتعلقة بنشر المعلومات المالية من طرف الشركات المدرجة، وذلك طبقاً لأحكام نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 2000-02 المؤرخ فـــي 26 يونيو 2000. وتشمل هذه المراقبة إيداع البيانات المالية السنوية ونصف السنوية، تنظيم الجمعيات العامة العادية، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بالأرباح الموزعة والمؤشرات المالية الرئيسية.

1. الإيداع والنشر

1.1. البيانات المالية السنوية

قامت الشركات المدرجة في القسم الرئيسي لسوق سندات رأس المال، لاسيما بيوفارم، أليانس للتأمينات، بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، بإيداع ونشر تقاريرها السنوية ضمن الآجال التنظيمية. وقد تم إتاحة هذه الوثائق للجمهور عبر المواقع الإلكترونية للشركات المعنية وكذلك عبر موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

وعلى العكس من ذلك، لم تحترم شركتا الأوراسي ومجمع صيدال الآجال المحددة، كما أن الشركات المدرجة في قسم النمو من نفس السوق، أوام أنفست ومستشير، سجلت هي الأخرى تأخيرات في الإيداع والنشر.

2.1. البيانات المحاسبية السداسية

فيما يخص السداسي الأول لسنة 2024، احترمت شركات أليانس للتأمينات، بيوفارم وبنك القرض الشعبي الجزائري الآجال التنظيمية المحددة بـ 90 يوماً لإيداع بياناتها المحاسبية. أمّا شركة الأوراسي فقد استفادت من تمديد استثنائي لمدة شهر واحد، في حين لم تلتزم شركتا مجمع صيدال وأوام إنفست بآجال الإيداع المقررة.

2. الجمعيات العامة العادية

عقدت جميع الشركات المدرجة جمعياتها العامة العادية للسنة المالية 2024 ضمن الآجال القانونية. وقد تم نشر الدعوات في الصحافة الوطنية وعلى المواقع الإلكترونية للشركات المعنية، وذلك طبقاً للأحكام التنظيمية. ولم يكشف فحص محاضر الجمعيات العامة العادية عن أي مخالفة سواء فيما يتعلق بالنصاب القانوني، أو بتنظيم الجلسات، أو بمشاركة المساهمين.

يوضح الجدول أدناه توزيع تواريخ انعقاد الجمعيات العامة العادية للشركات المدرجة:

***الجدول رقم 2: تواريخ انعقاد الجمعيات العامة العادية – السنة المالية* 2024**

الشركات المدرجة	**التاريخ**
أليانس للتأمينات	05 يونيو 2025
الأوراسي	15 يونيو 2025
مجمع صيدال	22 يونيو 2025
بيوفارم	22 يونيو 2025
بنك القرض الشعبي الجزائري	23 يونيو 2025
بنك التنمية المحلية	29 يونيو 2025
مستشير	17 أبريل 2025
أوام إنفست	30 يونيو 2025

في نفس الإطار، تدخلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بناءً على طلب بنك القرض الشعبي الجزائري قصد توضيح الكيفيات الواجب اعتمادها لانتخاب ممثلي المساهمين داخل مجلس الإدارة، الذين يمثلون الأقلية، كما أصدرت رأياً بخصوص مسار التصويت المرتبط بذلك. كما تمت استشارتها حول شروط إبرام عقد إعادة شراء البنك لأسهمه الخاصة بغرض ضبط سعر السهم، وقدمت اللجنة في هذا الإطار التوصيات التقنية اللازمة.

تُظهر هذه العناصر الامتثال العام للالتزامات القانونية المتعلقة بالحوكمة والشفافية من طرف الشركات المدرجة، مع متابعة دقيقة من طرف اللجنة لمرافقة بعض الإجراءات الخاصة، لاسيما على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري.

3. الأرباح الموزعة والمؤشرات الرئيسية

يُظهر فحص النتائج المالية للشركات المدرجة للسنة المالية 2024 وضعاً متبايناً بين المُصدِرين في القسم الرئيسي والمُصدِرين في قسم النمو في سوق سندات رأس المال.

1.3. الشركات المدرجة في القسم الرئيسي

- **أليانس للتأمينات**: سجلت نتيجة صافية قدرها 526.247 ألف دج؛ تم توزيع ربح بمقدار 35 دج للسهم (17+%) مقارنة بسنة 2023. بلغ سعر السهم 420 دج في 31 ديسمبر 2024، مسجلاً تراجعاً بنسبة (4,54-%) مقارنة بالسنة السابقة.
- **الأوراسي:** سجلت نتيجة صافية قدرها 400.426 ألف دج؛ لم يتم توزيع أي أرباح. تراجع سعر السهم إلى 400 دج أي (11-%) مقارنة بالسنة السابقة.
- **مجمع صيدال**: سجلت نتيجة صافية قدرها 882.463 ألف دج؛ تم توزيع ربح بـ 21 دج للسهم. تم تداول السهم عند 405 دج، مسجلاً انخفاضاً بنسبة (23-%) مقارنة بالسنة السابقة.
- **بيوفارم:** سجلت نتيجة صافية قدرها 9.599.064 ألف دج؛ تم توزيع ربح بـ 160 دج للسهم. ارتفع سعر السهم بشكل طفيف إلى 2.350 دج (2+%) مقارنة بسنة 2023.
- **بنك القرض الشعبي الجزائري**: سجل نتيجة صافية قدرها 41.934.282 ألف دج؛ وزع ربحاً قدره 125 دج للسهم، وهو نفس المبلغ الموزع في سنة 2023. بلغ سعر السهم 2.250 دج، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة (2-%) مقارنة بسعر الاكتتاب بتاريخ 26 مارس 2024.
- **بنك التنمية المحلية**: سجل نتيجة صافية قدرها 22.920.698 ألف دج؛ تم توزيع ربح بـ 77,77 دج للسهم.

الجدول رقم 3: الأرباح الموزعة ومردودية الأسهم المدرجة

	2023		2024	
	الأرباح الموزعة	***المردودية**	**الأرباح الموزعة**	**المردودية**
أليانس للتأمينات	30	%6.81	35	%8,33
الأوراسي	-	-	-	-
مجمع صيدال	-	-	21	%6,10
بيوفارم	180	%7.82	160	%6,81
بنك القرض الشعبي الجزائري	125	%5.43	125	%5,56
بنك التنمية المحلية	-	-	77	%5,55

* تم احتساب المردودية على أساس سعر الإغلاق في 2024/12/31، باستثناء بنك التنمية المحلية حيث تم الحساب على أساس سعر الافتتاح

2.3. الشركات المدرجة في قسم النمو

- **مستشير:** حققت الشركة نتيجة صافية قدرها 6.436 ألف دينار جزائري، مع توزيع أرباح بـ 8 دج للسهم الواحد. وقد حُدد سعر الإدراج عند 760 دج، ما يعكس مردودية بنسبة 1,05%.
- **أوام إنفست:** سجلت نتيجة صافية بـ 33.749 ألف دينار جزائري، مع توزيع أرباح بـ 2,18 دج للسهم الواحد. بلغ سعر السهم 292 دج مع ارتفاع طفيف قدره (0,7+%)، محققًا مردودية بنسبة 0,75%.

IV. نشاط المهنيين في السوق

شهد نشاط مهنيي السوق خلال سنة 2024 تطورًا ملحوظًا تمثل في ارتفاع قوي لحجم التداولات وتزايد دور الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات-حافظي السندات ويعرض هذا الجزء تحليل العمليات المنجزة من طرف هؤلاء المتعاملين من خلال استعراض أحجام وقيم التداولات المسجلة، والمعاملات المنجزة لحسابهم الخاص، إلى جانب متابعة حسابات السندات، وحجم محافظ الأسهم، وكذا مستوى عملية التجريد من الطابع المادي للأسهم.

1. نشاط الوسطاء في عمليات البورصة

تميّز نشاط الوسطاء في عمليات البورصة بارتفاع ملحوظ في وتيرة التداولات، حيث سجلت أحجام التداول زيادة معتبرة بنسبة (35,4+%)، في حين عرفت قيمتها الإجمالية قفزة استثنائية بلغت (442,5+%). وتُظهر عملية التوزيع حسب الوسطاء هيمنة الوسيط بنك القرض الشعبي الجزائري، متبوعًا بالوسيط بنك التنمية المحلية والوسيط بنك الجزائر الخارجي، سواء من حيث عمليات الشراء والبيع أو فيما يخص المعاملات المنجزة لحسابهم الخاص.

1.1. النشاط الإجمالي للتداول

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، عرف النشاط الإجمالي للتداول في سوق سندات رأس المال (القسم الرئيسي وقسم النمو) نموًا قويًا. فقد بلغ الحجم الإجمالي المتداول 1.299.813 سهمًا مقابل 959.932 سهمًا في سنة 2023، أي بزيادة نسبتها (35,4+%). أمّا القيمة الإجمالية للتداولات (القيمة المتداولة) فقد شهدت تطورًا لافتًا، حيث ارتفعت من 508.910 ألف دج إلى 2.761.009 ألف دج، أي بزيادة قدرها (442,5+%).

الجدول رقم 4: النشاط الإجمالي للتداول في السوق

وتيرة العمليات	الحجم المتداول (سهم)	القيمة المتداولة (ألف دج)	عدد العمليات
المجموع	1.299.813	2.761.009	1.250

يُوضح الرسم البياني أدناه توزيع النشاط الإجمالي للتداول من حيث الحجم والقيمة حسب الوسطاء في عمليات البورصة:

الرسم البياني رقم 1: توزيع النشاط الإجمالي حسب الوسطاء في عمليات البورصة

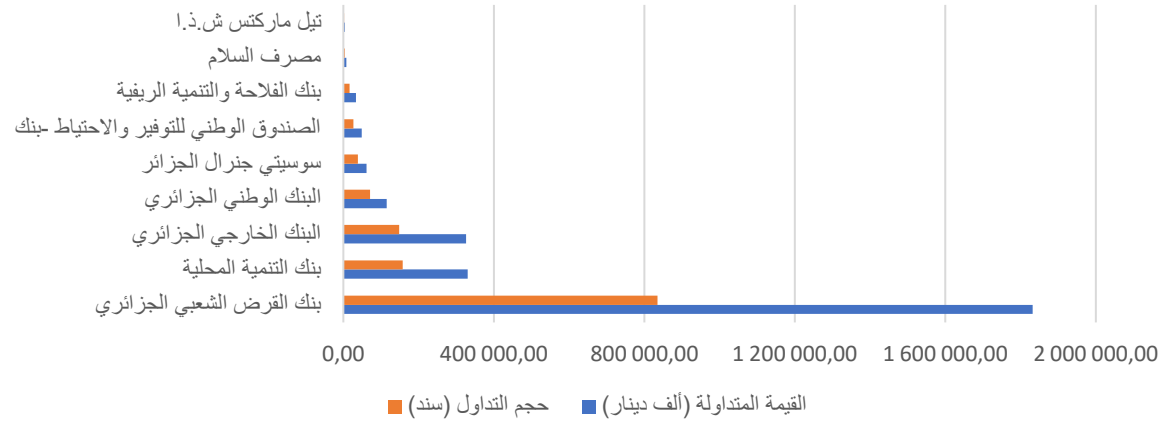

يتصدر الوسيط في عمليات البورصة بنك القرض الشعبي الجزائري السوق، حيث يمثل 64% من حجم التداولات و67% من قيمتها، يليه بنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي.

2.1. نشاط التداول حسب نوع العملية (شراء/ بيع)

يشير نشاط الوسطاء في عمليات البورصة خلال سنة 2024، حسب نوع العملية (شراء أو بيع)، إلى هيمنة واضحة لبعض الوسطاء على نشاط السوق.

الجدول رقم 5: نشاط التداول في البورصة حسب الوسطاء في عمليات البورصة

الوسيط في عمليات البورصة	الشراء (الحجم سند)	البيع (الحجم سند)	الشراء (القيمة بالألف دج)	البيع (القيمة بالألف دج)
مصرف السلام الجزائر	417	7.200	936	15.759
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	4.627	27.685	6.256	61.543
بنك التنمية المحلية	185.283	130.775	394.572	265.564
بنك الجزائر الخارجي	44.458	253.170	92.841	560.209
البنك الوطني الجزائري	27.212	115.057	15.794	214.592
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك	29.345	24.212	44.568	53.501
بنك القرض الشعبي الجزائري	936.367	733.041	2.084. 090	1.580.190
سوسيتي جنرال الجزائر	69.947	7.523	116.991	7.006
تيل ماركتس	2.157	1.150	4.961	2.645
المجموع	**1.299.813**	**1.299.813**	**2.761.009**	**2.761.009**

يُوضح الرسم البياني أدناه نشاط الوسطاء في عمليات البورصة من حيث الحجم حسب نوع العملية:

الرسم البياني رقم 2: نشاط الوسطاء في عمليات البورصة
(من حيث الحجم حسب نوع العملية)

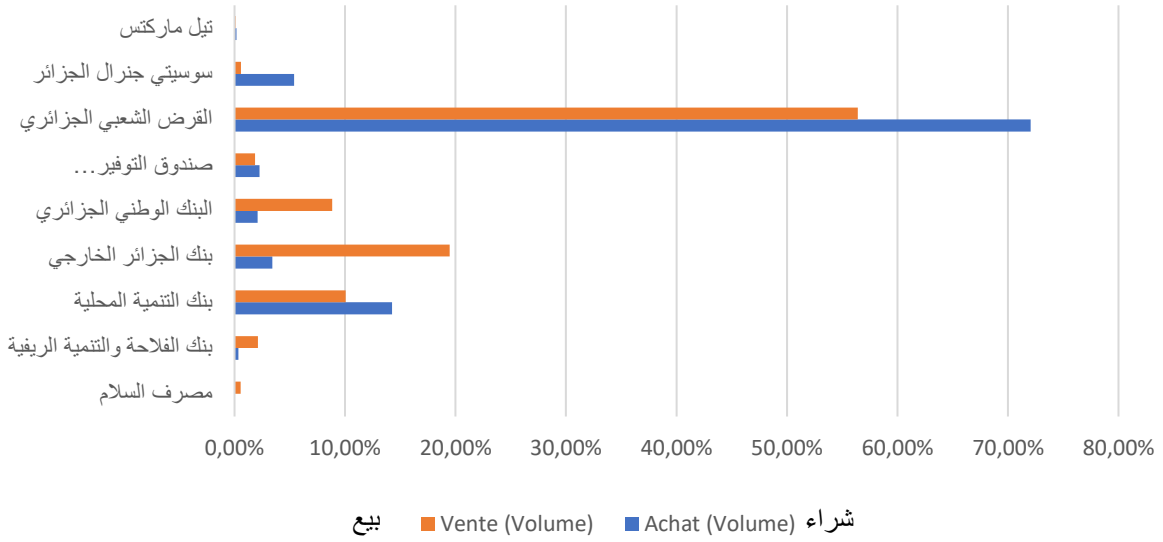

يحتلّ الوسيط في عمليات البورصة القرض الشعبي الجزائري صدارة المشتريات في السوق، ممثلاً نسبة 72% من إجمالي حجم المشتريات، يليه بفارق كبير بنك التنمية المحلية بنسبة 14,25%. أما فيما يخص المبيعات، فيواصل الوسيط القرض الشعبي الجزائري هيمنته بنسبة 56,4% من إجمالي حجم المبيعات، يليه بنك الجزائر الخارجي بنسبة 19,48%.

يُوضح الرسم البياني أدناه نشاط الوسطاء في عمليات البورصة من حيث القيمة حسب نوع العملية:

الرسم البياني رقم 3: نشاط الوسطاء في عمليات البورصة
(من حيث القيمة حسب نوع العملية)

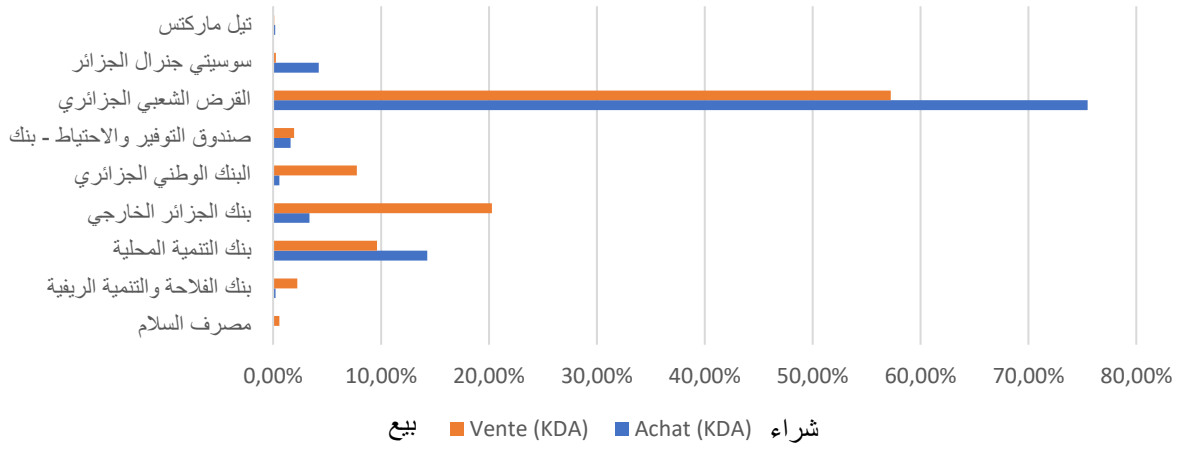

من حيث القيمة، يؤكد الوسيط القرض الشعبي الجزائري مكانته الرائدة بصفته المشتري الأول بنسبة 75,48% من إجمالي المشتريات، يليه بنك التنمية المحلية بنسبة 14,29%. أما من حيث المبيعات، فيواصل

الوسيط القرض الشعبي الجزائري تصدره للسوق بنسبة 57,23% من إجمالي المبيعات، يليه بنك الجزائر الخارجي بنسبة 20,29%.

3.1. النشاط للحساب الخاص

استناداً إلى أحكام نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 المؤرخ في 25 أكتوبر 2023 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بإدخال آليات جديدة تهدف إلى تعزيز ودعم سيولة السوق. وبالإضافة إلى العمليات ذات المقابل، تم اعتماد آليات أخرى لتنشيط السوق.

وتتيح هذه الآليات للوسطاء في عمليات البورصة أو للمُصدِرين تعيين صانع سوق مكلف بتنشيط تداول السندات المدرجة في البورصة، سواء من جانب الشراء أو البيع. ويهدف ذلك إلى ضمان سيولة أفضل وانتظام تسعير السندات المدرجة في التسعيرة الرسمية، في إطار عقد يبرم بين الوسيط وأحد الأطراف التالية:

- المُصدر، بغرض تنفيذ برنامج لإعادة شراء أسهمه المدرجة في البورصة، بهدف تنظيم سعرها؛
- مساهم أو عدة مساهمين ممن يجلبون سندات إلى السوق بهدف ضمان سيولة وانتظام تسعيرة تداول السندات المدرجة في البورصة؛
- شركة تسيير بورصة القيم أو مُصدر من أجل تنشيط سوق قيمة منقولة معينة، حيث يتدخل الوسيط بصفته ماسك سوق.

1.3.1. نشاط العمليات ذات المقابل

يتمثل هذا النشاط في قيام وسيط في عمليات البورصة بشراء أو بيع سندات لحسابه الخاص، وفقاً للشروط التي تحددها شركة تسيير بورصة القيم وذلك طبقاً لأحكام المادة 143 من النظام رقم 23-04 السالف الذكر.

وخلال سنة 2024، اقتصر تنفيذ هذه العمليات على وسيطي عمليات البورصة، القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية بمجموع يقارب 396.082 ألف دينار جزائري، أي ما يعادل 191.524 سهم.

2.3.1. تنشيط السوق

طبقاً للمادة 147 من نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 المذكور أعلاه، يمكن أن تكون القيم المنقولة المدرجة محل عقد تنشيط يهدف إلى تنظيم سعرها وضمان انتظام تسعيرها. غير أنه وخلال سنة 2024 لم يُبرم أي عقد تنشيط من هذا النوع في البورصة.

2. نشاط ماسكي الحسابات-حافظي السندات

تتمثل مهمة مسك الحسابات-حفظ السندات من جهة، في قيد السندات في حساب باسم صاحبها، ومن جهة أخرى، في حفظ الأصول الممثلة في تلك السندات وفق الآليات المحددة لكل إصدار كما هو منصوص عليه في المادة 02 من نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 03-02 المتعلق بمسك الحسابات-حفظ السندات.

1.2. وضعية حسابات السندات

شهد عدد حسابات السندات خلال سنة 2024 ارتفاعاً يقارب ثلاثة أضعاف، حيث انتقل من 20.268 حساباً سنة 2023 إلى 60.063 حساباً، ويرجع هذا التطور بالأساس إلى عملية إدراج بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة. كما يُمثل الأشخاص الطبيعيون الغالبية العظمى من أصحاب هذه الحسابات بنسبة 97,81% من إجمالي الحسابات المفتوحة.

الجدول رقم 6: تطور حسابات السندات

	2023		2024	
	عدد حسابات السندات	**منها أشخاص طبيعيون**	**عدد حسابات السندات**	**منها أشخاص طبيعيون**
بنك التنمية المحلية	1.104	1.061	4.302	4.165
بنك الوطني الجزائري	3.470	3.368	7.661	7.455
القرض الشعبي الجزائري	2.995	2.961	31.630	31.001
بنك الجزائر الخارجي	1.798	1.609	3.149	2.898
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	4.824	4.790	5.356	5.305
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك	5.865	5.825	7.814	7.777
بي ان بي باريبا الجزائر	189	185	128	128
مصرف السلام الجزائر	23	22	23	23
بنك البركة الجزائري	0	0	0	0
المجموع	**20.268**	**19.821**	**60.063**	**58.752**

يُظهر تحليل الجدول أعلاه أن ماسك الحسابات القرض الشعبي الجزائري يستحوذ على 52,66% من اجمالي حسابات السندات ومانسبته 52,76% من الحسابات المملوكة من قبل الأشخاص الطبيعيين.

2.2. محفظة الأسهم المسجلة

شهدت محفظة الأسهم المسجلة في حسابات السندات لدى ماسكي الحسابات-حافظي السندات، تطورًا ملحوظًا خلال سنة 2024، وذلك نتيجة إدراج بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة. فقد ارتفعت المحفظة من 25,91 مليون سهم سنة 2023 إلى 85,93 مليون سهم سنة 2024.

يعرض الجدول أدناه، حسب فئة المالكين، تطور محفظة الأسهم المسجلة في الحسابات لدى ماسكي الحسابات-حافظي السندات، إضافةً إلى توزيعها بين سنتي 2023 و2024:

الجدول رقم 7: تطور محفظة الأسهم المُسجلة في الحسابات حسب طبيعة المالكين (2024-2023)

	الزبائن	هـ.ت.ج.ق.م*	و.ع.ب**	المجموع
سنة 2024	84.359.645	65.581	1.505.061	85.930.287
سنة 2023	24.447.309	64.881	1.404.650	25.916.840
نسبة التغير (%)	%+245,07	%+1,08	%+7,15	%+231,56

* هـ.ت.ج.ق.م: هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
** و.ع.ب : الوسطاء في عمليات البورصة

يُبرز تحليل الجدول ما يلي:

- المحافظ المملوكة من طرف الزبائن (الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون) سجلت ارتفاعاً ملحوظاً قدره 245+% وهو ما يمثل الغالبية الساحقة للنمو المسجل؛
- المحافظ الخاصة بالوسطاء في عمليات البورصة شهدت زيادة بنسبة (7,15+%)؛
- أصول هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بقيت شبه مستقرة مع ارتفاع طفيف بنسبة (1,08+%).

أمّا توزيع محفظة الأسهم المسجلة في حسابات السندات حسب حافظي السندات-ماسكي الحسابات وطبيعة المالكين، إلى غاية 31 ديسمبر 2024، فيُظهر ما يلي:

- الزبائن يمتلكون 98,17% من إجمالي المحفظة، وهم في أغلبيتهم أشخاص طبيعيون، مع وجود نسبة من الأشخاص المعنويين؛
- الأسهم المحتفظ بها من قبل الوسطاء في عمليات البورصة لحسابهم الخاص تمثل 1,17% من إجمالي المحفظة.

الجدول رقم 8: توزيع المحفظة حسب ماسك الحسابات- حافظ السندات

ماسكي الحسابات-حافظي السندات	الزبائن	هـ.ت.ج.ق.م	و.ع.ب	المجموع	الحصة
بنك التنمية المحلية	4.266.843	65.581	202.079	4.534.503	%5,28
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	5.772.625	0	0	5.772.625	%6,72
بنك الجزائر الخارجي	9.340.097	0	697.141	10.037.238	%11,68
البنك الوطني الجزائري	16.553.210	0	400	16.553.610	%19,26
بي ان بي باريبا الجزائر	133.059	0	0	133.059	%0,15
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك	4.131.183	0	93.866	4.225.049	%4,92
القرض الشعبي الجزائري	44.150.830	0	511.575	44.662.405	%51,98
بنك البركة الجزائري	0	0	0	0	%0,00
مصرف السلام الجزائر	11.798	0	0	11.798	%0,01
المجموع	**84.359.645**	**65.581**	**1.505.061**	**85.930.287**	**%100,00**

يُبيّن الجدول أعلاه هيمنة بنك القرض الشعبي الجزائري على محفظة الأسهم حيث يحوز لوحده على حوالي 52% من إجمالي المحفظة عقب إدراجه في البورصة، يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة تقارب 20%، ثم بنك الجزائر الخارجي بنسبة حوالي 12%.

3.2. التجريد من الطابع المادي للأسهم الورقية

في سنة 2024، تم تجريد من الطابع المادي لـ 5.896 سهم من أسهم الأوراسي و7.641 سهم من أسهم مجمع صيدال.

يُوضح الجدول أدناه مساهمة ماسكي الحسابات-حافظي السندات في هذه العملية منذ سنة 2004:

الجدول رقم 9: مساهمة ماسكي الحسابات-حافظي السندات في عملية التجريد من الطابع المادي

ماسكي الحسابات-حافظي السندات	مجمع صيدال	الحصة(%)	الأوراسي	الحصة (%)
بنك التنمية المحلية	54.258	%6,13	53.906	%8,32
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	149.151	%16,86	70.519	%10,88
بنك الجزائر الخارجي	177.327	%20,04	285.003	%43,97
البنك الوطني الجزائري	133.731	%15,11	89.861	%13,86
بي ان بي باريبا الجزائر	16.400	%1,85	654	%0,10
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك	64.728	%7,32	21.380	%3,30
القرض الشعبي الجزائري	289.188	%32,68	126.904	%19,58
مصرف السلام الجزائر	22	%0,00	0	%0,00
المجموع	**884.805**	**%100,00**	**648.227**	**%100,00**

منذ إطلاق العملية سنة 2004، بلغت نسبة التجريد من الطابع المادي لأسهم مجمع صيدال حوالي 44,24% من الأسهم المطروحة للمستثمرين. وقد قام ماسك الحسابات-حافظ السندات بنك القرض الشعبي الجزائري بالتجريد من الطابع المادي لما يقارب 33% من الأسهم المتداولة يليه بنك الجزائر الخارجي بنسبة 20%، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 17% منها.

أما بالنسبة لأسهم الأوراسي، فقد بلغت نسبة التجريد من الطابع المادي 54,02% من الأسهم المطروحة للجمهور. حيث قام ماسك الحسابات-حافظ السندات بنك الجزائر الخارجي بالتجريد من الطابع المادي لـما نسبته 44% من الأسهم، متبوعاً ببنك القرض الشعبي الجزائري بنسبة 19,6%، ثم البنك الوطني الجزائري بنسبة 14% منها.

V. نشاط هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

أُنشئت هذه الهيئات بموجب الأمر رقم 96-08 المؤرخ في 10 يناير 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وتنقسم إلى فئتين:

- شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير؛
- صناديق التوظيف الجماعي.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، لا يضم سوق القيم المنقولة سوى هيئة توظيف جماعي واحدة، وهي شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير " سيكاف سليم " التي تحصلت على اعتمادها من طرف اللجنة بتاريخ 31 مارس 1998.

عند إنشائها، بلغ رأس مالها الأولي 120.000 ألف دينار جزائري، تم توزيعه بالتساوي بين البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية والشركة الوطنية للتأمين.

خلال سنة 2024، سجلت الشركة ربحاً قدره 2.174 ألف دينار جزائري، مقابل عجز قدره 3.973 ألف دينار جزائري في سنة 2023، أي بزيادة بلغت 155%، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع رقم الأعمال الذي انتقل من 7.884 ألف دينار جزائري سنة 2023 إلى 9.636 ألف دينار جزائري سنة 2024.

كما ارتفع صافي أصول هذه الشركة بشكل طفيف بنسبة 2,52% مقارنة بالسنة المالية السابقة، ليبلغ 174.832 ألف دينار جزائري مقابل 170.534 ألف دينار جزائري في 2023. ويتكون هذا الصافي أساساً من سندات الخزينة (79,5%) إضافة إلى أسهم الشركات المدرجة (20,5%).

وتتعارض هذه الوضعية مع القواعد الاحترازية المنصوص عليها في المادة 35 من نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 97-04 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 1997 والمتعلق بـهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، والتي تنص على أن: "يمكن لهيئات التّوظيف الجماعي في القيم المنقولة أن توظّف في السّندات أو القيم المنقولة لنفس المُصدر حتى نسبة 60% من أصولها إذا كانت هذه السّندات أو القيم مصدرة أو مضمونة من طرف الدّولة".

ويستمر هذا التجاوز للقاعدة الاحترازية منذ السنة السابقة وقد تم الإشارة إليه أيضاً خلال سنة 2023.

كما بلغت القيمة التصفوية نهاية سنة 2024 حوالي 1.456,93 دج، مقابل 1.421,12 دج في 2023، أي بزيادة قدرها 35,81 دج مقارنة بالسنة المالية السابقة.

أما نسبة تكاليف التسيير خلال سنة 2024 فقد مثلت 4,72% من صافي أصول الشركة، مقابل 7,11% في 2023، أي بزيادة قدرها (2,72 +%) عن الحد التنظيمي المحدد بـ 2% بموجب المادة 40 من نفس النظام. ويستمر هذا التجاوز أيضاً منذ السنة السابقة وقد تم الاشارة إليه في سنة 2023.

VI. نشاط الرأسمال الاستثماري وشركات تسيير الصناديق

1. شركات الرأسمال الاستثماري

أنشأت شركات الرأسمال الاستثماري بموجب القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 يونيو 2006، المعدل والمتمم، والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري.

تتمثل مهمة هذه الشركات بمقتضى هذا القانون، في المساهمة في رأس المال الاجتماعي وإنجاز مختلف العمليات المتمثلة في تقديم الأموال الخاصة أو الشبه الخاصة لفائدة المؤسسات في طور الإنشاء أو التطوير أو الانتقال أو الخوصصة.

تخضع مزاولة نشاط هذه الشركات إلى ترخيص مسبق يُسلم من قبل وزير المالية، بعد أخذ رأي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وبنك الجزائر.

كما تخضع شركات الرأسمال الاستثماري لرقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والتي تسهر على مدى مطابقة نشاطها للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية.

وإلى غاية 31 ديسمبر 2024، بلغ عدد شركات الرأسمال الاستثماري المرخصة خمس (5) شركات، وهي:

- شركة الجزائر استثمار،
- الشركة المالية الجزائرية للمساهمة؛
- شركة إيكوزيا كابيتل؛
- الصندوق الجزائري للاستثمار؛
- الصندوق الجزائري للشركات الناشئة.

شهد نشاط شركات الرأسمال الاستثماري خلال سنة 2024 تسجيل ثلاثة عشر (13) عملية مساهمة جديدة، دون احتساب الالتزامات.

يعرض الجدول والرسم البياني أدناه توزيع المساهمات حسب كل شركة الرأسمال الاستثماري، من حيث القيمة وعدد المساهمات.

الجدول رقم 10: توزيع المساهمات حسب شركات الرأسمال الاستثماري إلى غاية 31 ديسمبر 2024

	الصندوق الجزائري للاستثمار	إيكوزيا كابيتل	الجزائر استثمار	الشركة المالية الجزائرية للمساهمة	الصندوق الجزائري للشركات الناشئة	**المجموع**
من حيث القيمة (ألف دج)	224.420	382.400	1.830.640	4.639.651	895.494	**7.972.605**
من حيث العدد	2	2	22	44	99	**169**

الرسم البياني رقم 4: توزيع المساهمات حسب شركات الرأسمال الاستثماري من حيث القيمة إلى غاية 31 ديسمبر 2024

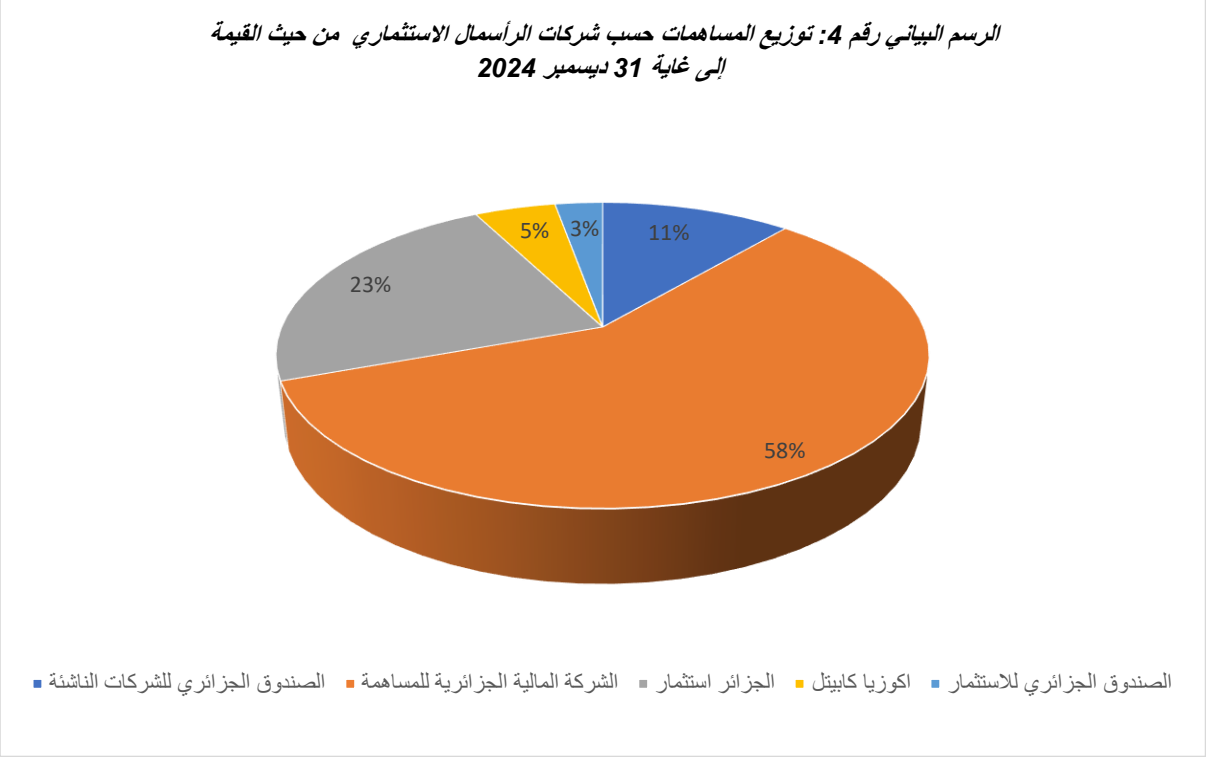

الجدول أدناه يعرض وضعية مقارنة لأداء شركات الرأسمال الاستثماري بين سنتي 2023 و2024:

الجدول رقم 11: وضعية مقارنة لأداء شركات الرأسمال الاستثماري

الشركة	محفظة المساهمات (ألف دج)	تطور إجمالي الميزانية (%)	تطور النتيجة الصافية (%)
شركة الجزائر استثمار	1.830.640	%+35,0	**%−123,1**
الشركة المالية الجزائرية للمساهمة	4.639.651	%+8,2	**%+41,0**
شركة إيكوزيا كابيتل	382.400	%+2,9	**%+40,6**
الصندوق الجزائري للاستثمار	224.420	%+8,9	**%+75,3**
الصندوق الجزائري للشركات الناشئة	895.494	%+0,7	**%+61,6**

1.1. شركة الجزائر استثمار

تأسست الشركة بتاريخ 28 ديسمبر 2009 وحصلت على ترخيص من وزارة المالية في 6 مايو 2010 لممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري. وتعود ملكيتها إلى بنكين عموميين:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70% من رأس المال؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك بنسبة 30% من رأس المال.

خلال سنة 2024، ونتيجة لقرار الجمعية العامة الغير العادية، تم رفع رأس المال الاجتماعي إلى ملياري دينار (2.000.000.000 دج). وقد تم تنفيذ هذه الزيادة، التي بلغت مليار دينار (1.000.000.000 دج)، عن طريق إيرادات نقدية إضافية، بمساهمة المساهمين التاريخيين، مع الحفاظ على نسب الملكية السابقة، حيث بلغت 70% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و 30% لبنك التوفير والاحتياط.

وبتاريخ 31 ديسمبر 2024، بلغ عدد المساهمات في محفظة شركة الجزائر استثمار اثنين وعشرين (22) مساهمة، بإجمالي 1.830.640 ألف دينار جزائري.

تم تمويل هذه المساهمات كما يلي:

- ثماني (8) مساهمات من الأموال الخاصة، بمبلغ قدره 622.864 ألف دج؛
- ثماني (8) مساهمات من صناديق الاستثمار الولائية، بمبلغ قدره 601.000 ألف دج؛
- ست (6) مساهمات مختلطة، بمبلغ قدره 606.776 ألف دج.

الوضعية المالية للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كانت كما يلي:

- إجمالي الميزانية: 1.439.579 ألف دج، مقابل 1.065.528 ألف دج في 31 ديسمبر 2023، أي بزيادة قدرها (35 %)؛
- النتيجة المحاسبية: عجز قدره 20.404 ألف دج، بتراجع نسبته (123- %) مقارنة بالنتيجة الإيجابية المسجلة في 31 ديسمبر 2023 والبالغة 88.445 ألف دج، أي تدهور قدره 108.850 ألف دج.

2.1. الشركة المالية الجزائرية للمساهمة

تأسست الشركة بتاريخ 30 أبريل 1991 وحصلت على ترخيص من وزارة المالية بتاريخ 2 مايو 2012 لممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري. رأس مالها الاجتماعي يبلغ 3.200.000 ألف دج، مملوك من طرف بنكين عموميين:

- بنك التنمية المحلية بنسبة 66,06%؛
- القرض الشعبي الجزائري بنسبة 33,94%.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة مساهمات الشركة مبلغ 4.639.651 ألف دج، موزعة على 44 مساهمة كما يلي:

- أربع (4) مساهمات من الأموال الخاصة، بمبلغ 388.905 ألف دج؛
- اثنتان وثلاثون (32) مساهمة من صناديق الاستثمار الولائية، بمبلغ 3.049.263 ألف دج؛
- ثماني (8) مساهمات مختلطة، بمبلغ 1.201.483 ألف دج.

الوضعية المالية للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كانت كما يلي:

- إجمالي الميزانية: 3.845.003 ألف دج، مقابل 3.551.730 ألف دج في 31 ديسمبر 2023، أي بزيادة نسبتها (8,2+%)؛
- النتيجة المحاسبية: 39.889 ألف دج، مقابل 28.291 ألف دج في 2023، أي بارتفاع قدره (41+%).

3.1. شركة إيكوزيا كابيتل

تُعتبر الشركة فرعاً مملوكاً بنسبة 100% لمجمع مدارهولدينغ، حصلت على ترخيص من وزارة المالية بتاريخ 15 مارس 2018 لممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري. رأس مالها الاجتماعي يبلغ 1.500.000 ألف دج.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، ضمت محفظة المساهمات عمليتي (02) مساهمة بقيمة إجمالية قدرها 382.400 ألف دج، موزعة كما يلي:

- أموال خاصة: 189.400 ألف دج؛

- حساب جاري الشركاء: 193.000 ألف دج.

وقد تميزت سنة 2024 بخروج الشركة من رأسمال شركة بوليال، ممـا أدى إلـى انخفـاض قـدره 100.000 ألف دج في إجمالي قيمة المساهمات.

الوضعية المالية للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كانت كما يلي:

- إجمالي الميزانية: 1.150.334 ألف دج، مقابل 1.117.820 ألف دج في 31 ديسمبر 2023، أي بزيادة قدرها (2,9+%)؛
- النتيجة المحاسبية: 31.344 ألف دج، مقابل 22.294 ألف دج في 2023، أي بزيادة نسبتها (40,6+%).

4.1. الصندوق الجزائري للاستثمار

تأسس الصندوق بتاريخ 18 فبراير 2021 وحصل على الترخيص من وزارة المالية بتاريخ 29 فبراير 2020 لممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري. يبلغ رأس مالها الاجتماعي 11 مليار دج موزع بالتساوي بين بنكين عموميين:

- البنك الوطني الجزائري؛
- بنك الجزائر الخارجي.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، ضمت محفظة المساهمات عمليتين (02) بقيمة إجمالية قدرها 224.420 ألف دج.

تلخص الوضعية المالية للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

- إجمالي الميزانية: 6.408.168 ألف دج، مقابل 5.885.550 ألف دج في 2023، أي بزيادة قدرها (8,9+%)؛
- النتيجة الصافية: 367.195 ألف دج، مقابل 209.376 ألف دج في 2023، أي بزيادة نسبتها (75,3+%).

5.1. الصندوق الجزائري للشركات الناشئة

حصل الصندوق على ترخيص من وزارة المالية بتاريخ 2 سبتمبر 2020، تعتبر الست (6) بنوك العمومية مساهمة في رأس مال الصندوق بالتساوي فيما بينهم وهم:

- القرض الشعبي الجزائري؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- بنك الجزائر الخارجي؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- بنك التنمية المحلية.

في سنة 2024، تم رفع رأس المال الاجتماعي إلى 2.400.000 ألف دج، بعد زيادة قدرها 1.200.000 ألف دج تم ضخها من المساهمين التاريخيين حسب حصصهم.

وعند إقفال السنة المالية 2024، كانت وضعية الشركة كما يلي:

- محفظة المساهمات: 895.494 ألف دج موزعة على 99 مساهمة دون احتساب الالتزامات؛ ممولة بـ 45.467 ألف دج من الأموال الخاصة و850.027 ألف دج عن طريق الحساب الجاري للشركاء؛
- إجمالي الميزانية: 2.319.252 ألف دج، مقابل 2.303.241 ألف دج في 2023، أي بزيادة طفيفة قدرها (0,7 +%)؛
- النتيجة الصافية: عجز قدره 21.632 ألف دج، بتحسن نسبته 61,6 % مقارنة بالعجز المسجل في 2023 والبالغ 56.500 ألف دج.

ومن أبرز الأحداث التي ميزت الشركة خلال سنة 2024، تعيين السيد رحابي أنيس مديراً عاماً جديداً خلفاً للسيد حشاني عقبة.

2. شركات تسيير صناديق الاستثمار

تم إنشاء هذه الشركات طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16-205 المؤرخ في 25 يوليو 2016، المتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار. يتمثل نشاطها الرئيسي في تسيير الصناديق التي تُسند إليها بموجب تفويض، كما يمكن أن تُفوّض لها شركات الرأسمال الاستثماري تسيير أموالها.

ممارسة نشاط شركات تسيير صناديق الاستثمار يخضع لنفس شروط الترخيص ولنفس قواعد الرقابة المطبقة على شركات الرأسمال الاستثماري.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، يضم السوق المالي شركتين (02) لتسيير صناديق الاستثمار، وهما: شركة تيل ماركتس وشركة سييف.

ويُلاحظ أنه، منذ حصولها على الترخيص، لم تُبرم هذه الشركات بعد أي عقود لتسيير صناديق استثمار أو صناديق شركات الرأسمال الاستثماري.

وفي ظل صدور نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبها المتعلق بصناديق الاستثمار المشتركة، طبقًا لأحكام المادة 163 من قانون المالية لسنة 2022، يُنتظر من هذه الشركات أن تلعب دورًا محوريًا واستراتيجيًا في تسيير وإدارة هذه الصناديق. فهي ستساهم ليس فقط في تحسين الاستثمارات وتثمين الأصول المُسندة إليها، بل أيضًا في تطوير سوق مالي أكثر تنظيمًا واحترافية، مع ضمان الشفافية والامتثال التنظيمي والنجاعة في تسيير رؤوس الأموال.

الفصل الثالث

إحصائيات وتطور السوق

I. سوق سندات رأس المال (الأسهم)
II. سوق سندات الدين (السندات)
III. سوق سندات الخزينة
IV. سوق هيئات التوظيف الجماعي وسوق المستثمرين المحترفين

I. سوق سندات رأس المال (الأسهم)

1. السوق الأولي

1.1. القسم الرئيسي

تميزت سنة 2024 بإدراج المؤسسة العمومية الاقتصادية القرض الشعبي الجزائري في البورصة. وقد تم قبول أسهمها للتداول في القسم الرئيسي لسوق سندات رأس المال في بورصة الجزائر.

وتتمثل خصائص العملية فيما يلي:

- الشكل القانوني للأسهم: اسمية ومجردة من الطابع المادي؛
- عدد الأسهم موضوع العرض: 60.000.000 سهم؛
- عدد الأسهم المكتتبة: 48.958.634 سهم (أي ما يعادل 81,6 % من الأسهم المعروضة)؛
- القيمة الاسمية للسهم: 1.000 دج؛
- القيمة السوقية للسهم: 2.300 دج؛
- فترة العرض: من 2024/01/30 إلى 2024/03/14؛
- تاريخ التمتع بالحقوق: 2024/01/01.

2.1. قسم النمو

خلال سنة 2024، شهد قسم النمو عملية لجوء علني للادخار أطلقتها شركة مستثمر بهدف زيادة رأس مالها.
خصائص العملية هي كالتالي:

- عدد الأسهم الجديدة المصدرة: 125.000 سهم (تمثل 25 % من رأس المال الاجتماعي)؛
- المبلغ الإجمالي للإصدار: 94,44 مليار دج؛
- القيمة الاسمية للسهم: 40 دج؛
- القيمة السوقية للسهم: 760 دج؛
- فترة الاكتتاب: من 2024/12/01 إلى 2024/12/31.

تعتبر هذه العملية الأولى من نوعها لإدراج شركة ناشئة في البورصة في الجزائر، وقد تحققت بفضل الإصلاحات التي أدخلتها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب اصدار للنظام العام الجديد لبورصة القيم المنقولة رقم 23-04.

وقد استحدث هذ النظام قسما جديدا "قسم النمو"، وتم تخفيف شروط الإدراج في البورصة، مما يتيح للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذا النوع من التمويل.

وتتركز الابتكارات الرئيسية المستحدثة كذلك في:

- إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي؛
- إلغاء الحد الأدنى الإلزامي لفتح رأس المال للاكتتاب، واستبداله بمبلغ ثابت قدره 10 ملايين دينار جزائري.

2. السوق الثانوي

1.2. القيمة السوقية للبورصة

عرفت القيمة السوقية لبورصة الجزائر تطورًا لافتًا بين سنتي 2023 و2024، حيث انتقلت من 71,82 مليار دج إلى 521,7 مليار دج بعد إدراج أسهم القرض الشعبي الجزائري في البورصة بتاريخ 26 مارس 2024. ويعادل هذا التطور تضاعفًا بمقدار 7,26، أي بزيادة قدرها 626+%.

الجدول رقم 12: تطور القيمة السوقية (مليار دج)

السنة	2022	2023	2024
القيمة السوقية	67,42	71,82	521,7

بحسب سعر الصرف السنوي المتوسط للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري البالغ 135,6577، وفقًا لتسعيرة الافتتاح التجاري لبنك الجزائر الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة السوقية لبورصة الجزائر **3,8 مليار دولار أمريكي** في نفس التاريخ.

وعند مقارنتها مع الناتج الداخلي الخام، الذي قُدّر بـ 263,6 مليار دولار أمريكي (المصدر: البنك الدولي)، تمثل القيمة السوقية للبورصة نسبة 1,46% من الناتج الداخلي الخام، مما يعكس سيولة منخفضة نسبيًا للسوق مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من حجم الاقتصاد الجزائري، فإن انخفاض معدل القيمة السوقية يشير إلى أن الشركات تعتمد بشكل رئيسي على التمويل المصرفي.

إن التوجه نحو آليات السوق المالي يتيح إمكانية جمع تمويل أكبر، مع توفير ضمانات وشروط ملائمة للمشاريع الاستثمارية الكبرى. وبالتالي، يشكل تطوير السوق المالي تحديًا أساسيًا لتعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد بكفاءة أكبر.

2.2. النشاط الإجمالي للسوق

في سنة 2024، بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات في القسم الرئيسي وقسم النمو 2,76 مليار دينار جزائري، مقابل حجم تداول يقارب 1,3 مليون سهم.

الجدول رقم 13: تطور النشاط الإجمالي للسوق

السنة	الحجم المتداول (سهم)	القيمة المتداولة (ألف دج)	عدد المعاملات
2022	229 783	138 294	203
2023	959 932	508 910	277
2024	1 299 813	2 761 009	1 250

شهد نشاط السوق بين 2022 و2024 نمواً مستمراً وكبيراً. فقد ارتفع حجم التداول من 229.783 سهم في 2022 إلى 959.932 سهم في 2023 بنسبة زيادة تقدر بـ (317,7+%)، واستمر في الصعود ليصل إلى 1.299.813 سهم في 2024 أي بزيادة قدرها (35,4+%) مقارنة بالسنة الماضية.

كما ارتفعت القيمة المتداولة من 138.294 ألف دينار جزائري في 2022 إلى 508.910 ألف دينار في 2023 ثم سجلت قفزة إلى 2.761.009 ألف دينار في 2024 بزيادة قدرها (442,5+%).

أمّا عدد المعاملات، فازداد من 203 في 2022 إلى 277 في 2023، ثم ارتفع بشكل كبير إلى 1.250 معاملة في 2024 بنسبة تعادل 351,3 %.

الرسم البياني رقم 5 : تطور النشاط الإجمالي للسوق

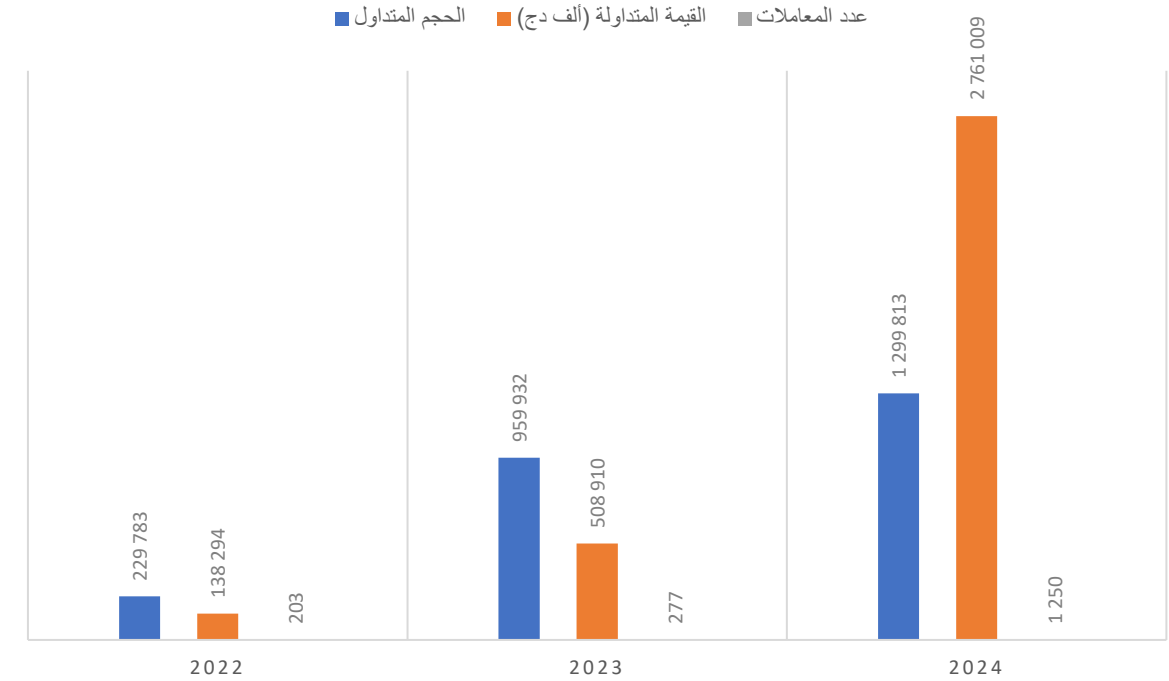

تعكس هذه التطورات المستمرة أن السوق، بعد التحسن الملحوظ المسجل سنة 2023، قد عزز نشاطه سنة 2024. ويشير الارتفاع المتزامن في حجم التداول والقيمة المتداولة وعدد المعاملات إلى أن معاملات ذات

قيمة كبيرة قد أُنجزت، مع زيادة مشاركة المتعاملين في السوق، مؤكداً ديناميكية إيجابية تعززت بإدراج بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة.

3.2. نشاط القسم الرئيسي

1.3.2. الأسهم المدرجة

إلى غاية 2024/12/31، هناك أسهم خمس (5) شركات مدرجة في القسم الرئيسي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: الأسهم المدرجة في القسم الرئيسي

أسهم الشركات	القيمة السوقية (دج)	عدد الأسهم	رأس المال المتداول
الأوراسي	250	6.000.000	%20
مجمع صيدال	250	10.000.000	%20
أليانس للتأمينات	200	9.287.217	%30
بيوفارم	200	25.521.875	%20
بنك القرض الشعبي الجزائري	1000	200.000.000	%24,47

2.3.2. المعاملات على الأسهم

الجدول رقم 15: حصص التداولات في أقسام سوق سندات رأس المال

	الحجم المتداول (%)	القيمة المتداولة (%)
القسم الرئيسي	98,45	99,78
قسم النمو	1,55	0,22

يوضح الجدول أعلاه أن القسم الرئيسي يمثل 98,45% من إجمالي حجم المعاملات و99,78% من إجمالي القيمة المتداولة. ويعكس هذا التركيز العالي تواجد الشركات الكبرى والأسهم الأكثر سيولة في هذا القسم، مما يجذب الغالبية العظمى من الاستثمارات. كما يوضح الجدول أن الجزء الأكبر من نشاط السوق يتركز في القسم الرئيسي.

يعرض الجدول أدناه تفاصيل التداولات حسب سهم كل شركة مدرجة في القسم الرئيسي:

الجدول رقم 16: نشاط القسم الرئيسي حسب سهم الشركة

الأسهم المدرجة	الحجم المتداول (سهم)	القيمة المتداولة (ألف دج)	عدد المعاملات
أليانس للتأمينات	78.808	33.841	102
الأوراسي	3.327	1.342	8
بيوفارم	80.896	185.707	118
بنك القرض الشعبي الجزائري	1.103.263	2.528.664	981
مجمع صيدال	13.482	5.605	40
المجموع	**1.279.776**	**2.755.159**	**1.249**

يكشف الجدول أعلاه عن هيمنة مطلقة لسهم بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث يمثل هذا السهم الجزء الأكبر من نشاط السوق بما يلي:

- 86,2% من حجم التداول، أي 1.103.263 سهم من إجمالي 1.279.776 ورقة؛
- 91,8% من القيمة المتداولة، أي 2.528.664 ألف دينار جزائري من إجمالي 2.755.159 ألف دينار جزائري؛
- 78,5% من عدد المعاملات، أي 981 معاملة من إجمالي 1.249 معاملة.

وتُبرز هذه الهيمنة أن سهم القرض الشعبي الجزائري هو الأكثر تداولاً في السوق، ويجذب الغالبية العظمى من رؤوس الأموال والمعاملات، كما أن القيمة الفردية للمعاملات على هذا السهم أعلى من المتوسط.

يلاحظ نشاط ثانوي لشركتي أليانس للتأمينات وبيوفارم، حيث تحتلان موقعاً أقل أهمية، إلا أنهما يظلان بارزتين، إذ تمثلان معاً الجزء الأكبر من النشاط المتبقي، بحجم وعدد معاملات يفوق بكثير ما تحققانه شركتا مجمع صيدال والأوراسي.

كما يُظهر الجدول هامشية واضحة في تداول بقية الأسهم، إذ تُسجّل أسهم مجمع صيدال والأوراسي نشاطاً ضعيفاً للغاية، حيث تبقى مساهمتهما في حجم وعدد المعاملات الإجمالي شبه معدومة، مما يعكس سيولة محدودة واهتماماً منخفضاً من المستثمرين بهذه الأسهم في القسم الرئيسي للسوق.

3.3.2. تطور الأسعار

تُعد أسهم بنك القرض الشعبي الجزائري وبيوفارم الأكثر قيمة في السوق، على عكس أسهم أليانس للتأمينات والأوراسي ومجمع صيدال.

وسجل سهم بيوفارم مساراً تصاعدياً، رغم تراجع سعره بعد خصم الأرباح الموزعة، حيث ارتفع سعره بمقدار 50 دج أي بنسبة (2,17+ %) خلال سنة واحدة، منتقلاً من 2.300 دج إلى 2.350 دج.

أما سهم بنك القرض الشعبي الجزائري، الذي شهد تقلبات كبيرة منذ إدراجه في 26 مارس 2024، فقد انخفض بمقدار 50 دج، أي بنسبة (2,17-%)، ليصل من 2.300 دج إلى 2.250 دج.

الرسم البياني رقم 6 : تطور أسعار الأسهم المدرجة في القسم الرئيسي خلال سنة 2024

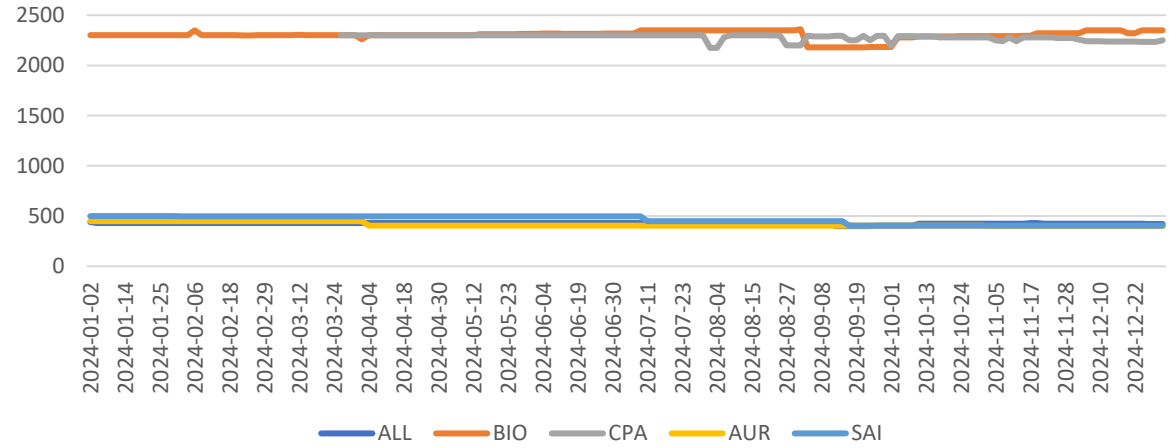

وبالنسبة لسهم أليانس للتأمينات ، فقد خسر 20 دج أي بنسبة (4,55-%) خلال سنة واحدة، منتقلاً من 440 دج إلى 420 دج، ولم يتمكن من تعويض التراجع الذي سجله بعد توزيع الأرباح.

أمّا سهم الأوراسي ومجمع صيدال، فقد شهدت نشاطاً محدوداً جداً في السوق، مع استمرار انخفاض أسعارها نتيجة ضعف السيولة، حيث فقد سهم الأوراسي 50 دج (11,11-%) خلال سنة واحدة، منتقلاً من 450 دج إلى 400 دج، في حين انخفض سهم مجمع صيدال بمقدار 95 دج (19-%)، منتقلاً من 500 دج إلى 405 دج.

4.2. نشاط قسم النمو

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، يوجد سهم شركة واحدة مدرج في قسم النمو. وتُعرض أهم خصائصه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 17: الأسهم المدرجة في قسم النمو

الشركات المدرجة	القيمة الاسمية (دج)	عدد الأسهم	رأس المال المتداول
أوام إنفست	100	4.596.030	%2,6

يُشكّل قسم النمو جزءاً ضئيلاً جداً من السوق، إذ لا تتجاوز مساهمته 1,55% من حجم التداول و0,22% فقط من القيمة الإجمالية المتداولة، ما يعكس ضعف نشاط هذا القسم، المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وكونه ذا سيولة منخفضة خلال سنة 2024.

خلال سنة 2024، لم يُسجَّل أي تداول على سهم شركة أوام انفست في قسم النمو، باستثناء صفقة واحدة كبيرة (معاملات الكتل) بقيمة 5.851 ألف دينار جزائري وحجم 20.037 سهم. وقد ارتفع سعر سهم الشركة بمقدار دينارين (2 دج) خلال العام، من 290 دج إلى 292 دج.

II. سوق سندات الدين (السندات)

1. السوق الأولي

شهدت سنة 2024 إصدار قرض سندي من طرف شركة المغاربية للايجار المالي-الجزائر بقيمة إجمالية قدرها 2.000.000 ألف دج، موجّه للمستثمرين المؤسساتيين، موزع على 200.000 سند بقيمة اسمية تعادل 10.000 دج للسند، قابلة للسداد على مدى خمس (05) سنوات وفق نظام تسديد سنوي ثابت، وبنسبة فائدة قدرها 5,40%.

إلى غاية 31 ديسمبر 2024، يضم سوق السندات المؤسسي خارج البورصة قرضين سنديين تم طرحهما من قبل شركة المغاربية للإيجار المالي الجزائر خلال سنتي 2023 و2024، بمجموع رصيد متبقي يبلغ 4.000.000 ألف دج، بعد سداد الدفعة الأولى لسنة 2023 بقيمة 1.000.000 ألف دج.

من جهة أخرى، وصل أجل قرضين سنديين إضافيين تم طرحهما من قبل الصندوق الوطني للاستثمار بقيمة إجمالية بلغت 160.000.000 ألف دج في نوفمبر 2024.

2. السوق الثانوي

لم تسجل بورصة الجزائر أي إدراج جديد للسندات منذ سنة 2009، في حين أن آخر سند مسعّر يعود لسنة 2016، مما يبرز حالة الجمود المستمرة التي يعرفها هذا القسم.

III. سوق سندات الخزينة

1. السوق الأولي

في سنة 2024، أصدرت الخزينة العمومية ما يعادل **402.338 مليون دينار جزائري** من سندات الخزينة، مع تنويع آجال الاستحقاق.

- سندات 7 سنوات بمعدل فائدة قدره 5%؛
- سندات 10 سنوات بمعدل فائدة بـ 5,75%؛
- سندات 15 سنة بمعدل فائدة ثابت قدره 6,5%.

الرسم البياني رقم 7: توزيع سندات الخزينة المصدرة في سنة 2024

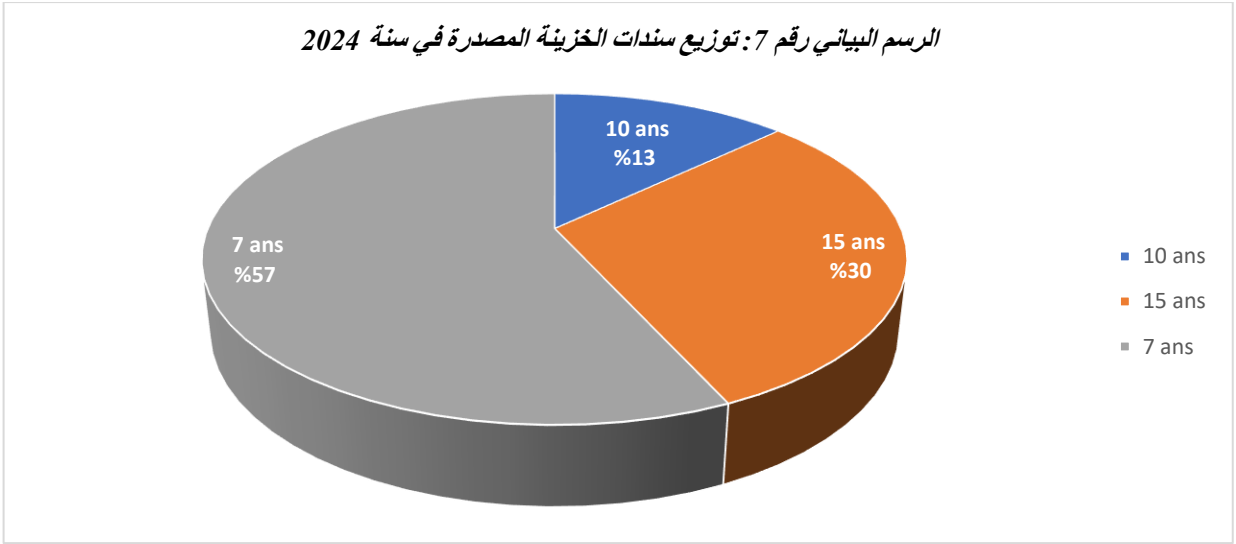

شهد السوق الأولي لسندات الخزينة نشاطاً ملحوظاً خلال سنة 2024، حيث اعتمدت الخزينة العمومية استراتيجية متوازنة تجمع بين تمويل متوسط الأجل بشروط جذابة وتمويل طويل الأجل بعوائد محفزة. ويسهم هذا التوجه في ترسيخ منحنى العوائد وتعزيز مكانة سندات الخزينة كمرجع أساسي في سوق السندات الجزائري.

2. السوق الثانوي

يُظهر تحليل الجدول أدناه، المتعلق بتطور التداولات في سوق سندات الخزينة، نشاطًا منتظمًا ومستمرًا طوال سنة 2024، مع تسجيل بعض الذروات الملحوظة خلال فترات معينة.

الجدول رقم 18: تطور التداولات في سوق سندات الخزينة

عدد المعاملات	حجم التداول (سند)	القيمة المتداولة (مليون د.ج)	عدد المعاملات
يناير	13.877	13.180	24
فبراير	25.813	24.766	24
مارس	26.877	24.926	18
أبريل	23.817	22.188	30
مايو	27.190	25.753	16
يونيو	27.224	25.658	15
يوليو	36.992	35.794	34
أوت	25.408	24.414	15
سبتمبر	27.675	26.027	15
أكتوبر	60.263	56.712	34
نوفمبر	36.682	34.473	31
ديسمبر	28.692	26.159	38
المجموع	**360.510**	**340.051**	**294**

من حيث حجم التداول، سجل السوق إجمالي سنوي قدره 360.510 سندًا متداولًا، بما يعادل قيمة إجمالية قدرها 340.051 مليون د.ج، لعدد إجمالي من المعاملات بلغ 294 معاملة.

وبشكل عام، يعكس أداء سنة 2024 ديناميكية متزايدة في تداول سندات الخزينة، مع اتجاه تصاعدي لحجم التبادلات خلال النصف الثاني من السنة. ويؤكد هذا النشاط اهتمام المستثمرين المتزايد بهذا الصنف من الأدوات المالية، التي تُعد مرجعًا رئيسيًا لإدارة السيولة وبناء المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت.

تبرز الرسوم البيانية أدناه تطور حجم وقيمة التداول في سوق سندات الخزينة خلال سنة 2024:

الرسم البياني رقم 8: تطور حجم التداول في سوق سندات الخزينة خلال سنة 2024

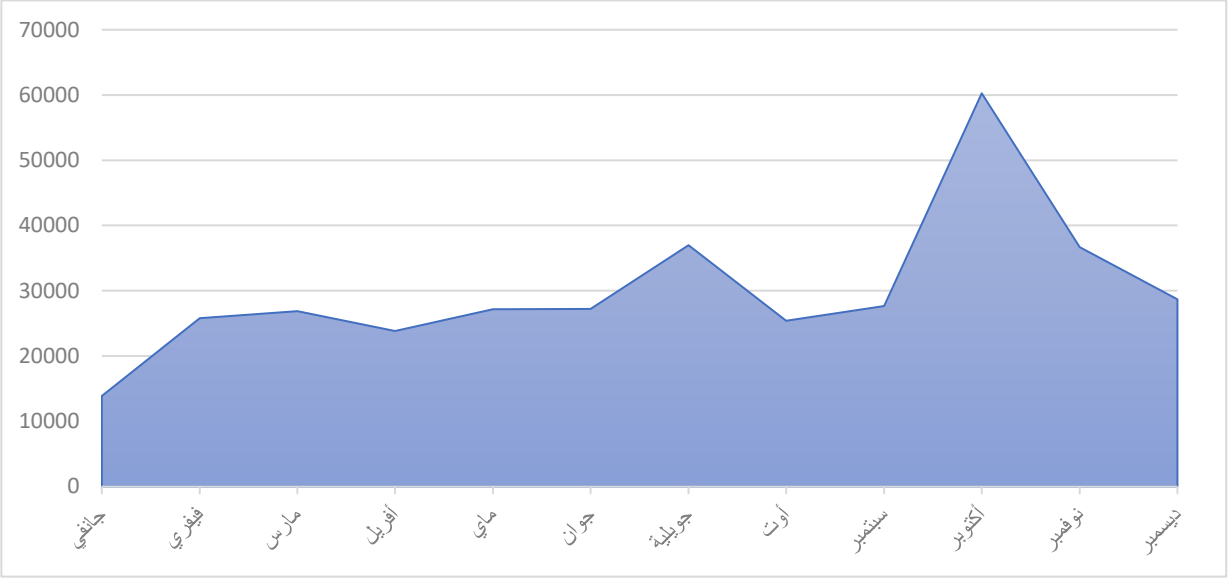

خلال السداسي الأول من عام 2024، تراوح حجم التداول بين 23.817 سندا في شهر أبريل و 27.224 سندا في شهر يونيو، ما يعكس استقراراً نسبياً في نشاط السوق خلال هذه الفترة.

الرسم البياني رقم 9: تطور القيمة المتداولة في سوق سندات الخزينة خلال سنة 2024

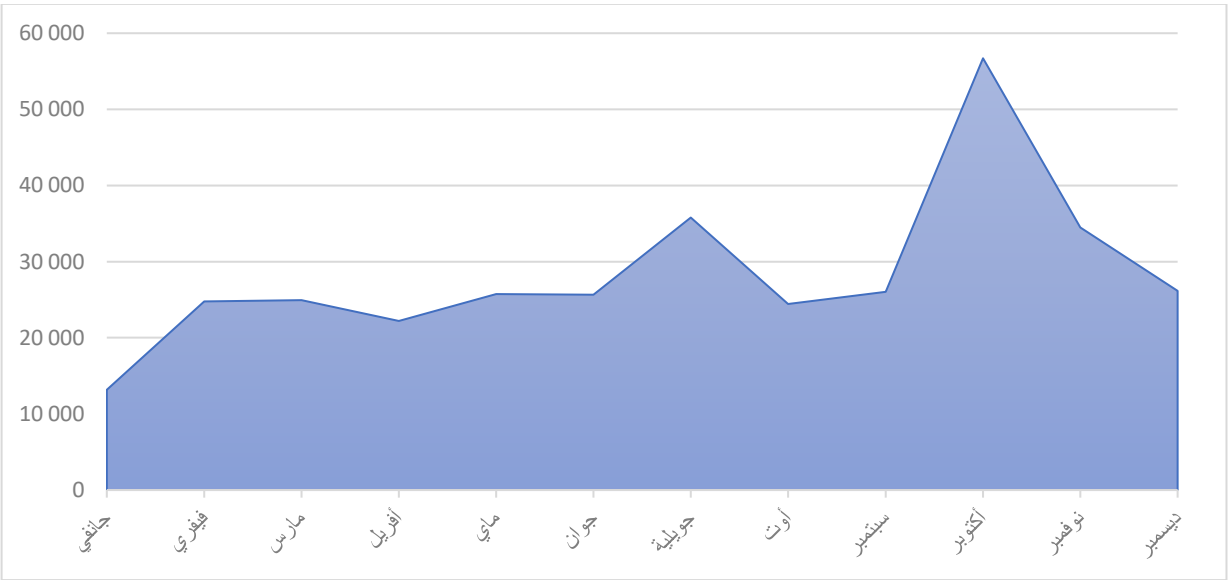

كما لوحظ نشاط أكبر خلال السداسي الثاني من سنة 2024، لاسيما في شهر يوليو حيث تم تداول 36.992 سندا، وفي شهر أكتوبر الذي شهد ذروة النشاط السنوي بحجم تداول بلغ 60.263 سندا، وقيمة إجمالية وصلت إلى 56.712 مليون دينار جزائري، وهو أعلى مستوى خلال السنة سواء من حيث الحجم أو القيمة .وبعد هذا الارتفاع، استقر حجم التداول عند مستويات مرتفعة، متجاوزاً 36.000 سند في نوفمبر، قبل أن يتراجع إلى 28.692 سندا في ديسمبر.

أما من حيث عدد المعاملات، فقد بلغ متوسط عدد الصفقات 24 عملية شهرياً. وسُجلت زيادات ملحوظة في النشاط خلال أبريل (30 عملية)، وأكتوبر (34 عملية)، وديسمبر (38 عملية)، مما يعكس تركيزاً للمعاملات مع نهاية السنة.

IV. سوق هيئات التوظيف الجماعي وسوق المستثمرين المحترفين

شهدت سنة 2024 إطلاق إصلاح هيكلي للسوق المالي من خلال نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. وقد أسفر هذا الإصلاح عن استحداث سوقين جديدين يهدفان إلى تنويع الأدوات المالية وتعزيز عمق وجاذبية بورصة الجزائر.

1. سوق هيئات التوظيف الجماعي

يمثل استحداث سوق مخصص لهيئات التوظيف الجماعي خطوة محورية في مسار تحديث السوق المالي، ويأتي في سياق التحضير لإصدار النظام الجديد الخاص بهذه الهيئات. ويرتكز هذا التوجه على أحكام المادة 163 من قانون المالية لسنة 2022، التي أرست الأساس القانوني لإنشاء أدوات استثمارية بديلة في شكل صناديق استثمارية جماعية. يهدف هذا السوق المستحدث، فور إنشاء هذه الصناديق، إلى تسهيل تداول حصصها في البورصة بما يعزز سيولتها ونموها، ويوفر للمستثمرين إمكانية الوصول إلى أدوات استثمارية جماعية تسمح بتوزيع المخاطر وتوسيع قاعدة المستثمرين، كما يتوقع أن يساهم هذا السوق في تشجيع إنشاء صناديق استثمار جماعي جديدة وتعزيز تعبئة الادخار الوطني لخدمة تمويل الاقتصاد.

2. سوق المستثمرين المحترفين

أما السوق الثاني المستحدث فيخص المستثمرين المحترفين والمؤسساتيين، ويهدف إلى تداول سندات رأس المال وسندات الدين وحصص صناديق الاستثمار الجماعي الموجهة خصيصاً لهذه الفئة من المستثمرين. ويتيح هذا السوق:

- الاستجابة لاحتياجات المستثمرين المؤسساتيين (البنوك، شركات التأمين، صناديق الضمان، وغيرها) من حيث حجم المنتجات وتعقيدها؛
- إدراج منتجات مالية أكثر تطوراً وابتكاراً غير موجهة للمستثمرين الأفراد؛
- تعزيز سيولة السوق وعمقه؛
- توجيه أفضل للمدخرات المؤسساتية نحو تمويل المشاريع طويلة الأجل.

وبالنظر إلى أنّ نظام (ل.ت.ع.ب.م) رقم 23-04 السالف الذكر، صدر خلال عام 2024، لم تُسجَّل أي عمليات إصدار على هاذين السوقين خلال السنة. وقد كرست لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها جهودها خلال سنة 2024 في:

- التعريف بهذه الآليات الجديدة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين والمؤسسات؛
- تهيئة بيئة ملائمة لتبنيها؛
- مرافقة المشاريع الأولى المحتملة.

وبذلك شكلت سنة 2024 مرحلة انتقالية وتحضيرية أرست أسس التطور المستقبلي لهذين السوقين الجديدين.

ملاحق

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 7
الشكل رقم 2: المتدخلون الخاضعون لرقابة اللجنة 8
الشكل رقم 3: قائمة الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدين إلى غاية 31 ديسمبر 2024 25

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: توزيع المتداولين المسجّلين ومسؤولي مسك الحسابات-حفظ السندات المؤهلين إلى غاية 31 ديسمبر 2024 26
الجدول رقم 2: تواريخ انعقاد الجمعيات العامة العادية – السنة المالية 2024 29
الجدول رقم 3: الأرباح الموزعة ومردودية الأسهم المدرجة 30
الجدول رقم 4: النشاط الإجمالي للتداول في السوق 31
الجدول رقم 5: نشاط التداول في البورصة حسب الوسطاء في عمليات البورصة 32
الجدول رقم 6: تطور حسابات السندات 35
الجدول رقم 7: تطور محفظة الأسهم المسجلة في الحسابات حسب طبيعة المالكين 36
الجدول رقم 8: توزيع المحفظة حسب ماسك الحساب- حافظ السندات 37
الجدول رقم 9: مساهمة ماسكي الحسابات-حافظي السندات في عملية التجريد من الطابع المادي 37
الجدول رقم 10: توزيع المساهمات حسب شركات الرأسمال الاستثماري إلى غاية 31 ديسمبر 2024 40
الجدول رقم 11: الوضعية المقارنة لأداء شركات الرأسمال الاستثماري 41
الجدول رقم 12: تطور القيمة السوقية (مليار دج) 47
الجدول رقم 13: تطور النشاط الإجمالي للسوق 48
الجدول رقم 14: الأسهم المدرجة في القسم الرئيسي 49
الجدول رقم 15: حصص التداولات في أقسام سوق سندات رأس المال 49
الجدول رقم 16: نشاط القسم الرئيسي حسب سهم الشركة 50
الجدول رقم 17: السندات المدرجة في قسم النمو 51
الجدول رقم 18: تطور التداولات في سوق سندات الخزينة 53

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني رقم 1: توزيع النشاط الإجمالي حسب الوسطاء في عمليات البورصة 32
الرسم البياني رقم 2: نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (من حيث الحجم حسب نوع العملية) 33
الرسم البياني رقم 3: نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (من حيث القيمة حسب نوع العملية) 33
الرسم البياني رقم 4: توزيع المساهمات حسب شركات الرأسمال الاستثماري من حيث القيمة 40
الرسم البياني رقم 5: تطور النشاط الإجمالي للسوق 48
الرسم البياني رقم 6: تطور أسعار الأسهم المدرجة في القسم الرئيسي 51
الرسم البياني رقم 7: توزيع سندات الخزينة المُصدرة في سنة 2024 52
الرسم البياني رقم 8: تطور حجم التداول في سوق سندات الخزينة خلال سنة 2024 54
الرسم البياني رقم 9: تطور القيمة المتداولة في سوق سندات الخزينة خلال سنة 2024 54